A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.6
3 October 1988

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد كابوتو (الارجنتين)

خطاب السيد مانويل سوليس بالما ، رئيس جمهورية بنما

خطاب السيد روبرت غ. موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :
السيد لوندونيو باريديس (كولومبيا)
السيد شيفرنادزه (اتحادالجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

88-64156/A ٦٦٢٧ز

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

خطاب السيد مانويل سوليس بالما ، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة صباح اليوم أولا إلى خطاب رئيس جمهورية بنما .

اصطحب السيد مانويل سوليس بالما ، رئيس جمهورية بنما ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الجمعية العامة للأمم المتحدة برئيس جمهورية بنما صاحب الفخامة السيد مانويل سوليس بالما ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس سوليس بالما (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة جمهورية بنما عن غبطتي البالغة لاختيار سعادتكم للقيام بالمهمة المسؤولة ألا وهي رئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وستسهم دون شك خبرة سعادتكم وقدرتكم ، فضلا عن معرفتكم المستفيضة بمشكلات العالم ولاسيما معرفتكم بقضية السلم في امريكا الوسطى في التوصل إلى نتائج مرضية عند نظر الجمعية العامة في القضايا المعقدة والدقيقة التي ستتناولها .

أود أيضا أن اتقدم بتحية خاصة للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، لما يتمتع به من دبلوماسية أدت إلى تحقيق نتائج باهرة بالنسبة لبعض القضايا التي تهمنا أهمية فائقة . وهو جدير بالثناء لما بذله من نشاط هائل وايجابي في سبيل قضية السلام وبخاصة ايقاف القتال بين ايران والعراق . وقد جعلت هذه المنجزات ، فيما يبدو ، المُثُل التي دعا إليها مؤسسو الامم المتحدة قريبة المنال مما يمكنها من أن تعمل بفعالية بوصفها نظاما للأمن الجماعي .

وهناك دروس كثيرة نستطيع أن نستخلصها من تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى الاعتراف بالمشاركة في المسؤولية بين الدائنين والمدينين في حالة الديون الخارجية وأيضا فيما يتعلق بالعلاقة بين سباق التسلح وأوجه التباين في

التنمية الاقتصادية . وهناك بالاضافة إلى ذلك مسألة صافي رأس المال المصدر ، وهي المسألة التي تتعرض لها أمريكا اللاتينية في خدمة ديونها الخارجية . ويشكل فرض شروط لا تتماشى على الاطلاق مع قدراتها ولا مع أبسط معايير الانصاف إدانة خطيرة لدائنيها .

إن عقدا من النمو الذي بلغ حد الصفر في قارتنا ، بل من التدهور في انتاج الثروة ، في كثير من المناطق ، يشكل إدانة رهيبة لا يمكن دحضها للاختلالات التي لاتزال قائمة في عالمنا . فالذي يحدث حقيقة تركيز أكبر للثروة في أيدي أقلية ضئيلة من الأمم بينما تفاقمت الصعوبات التي وضعت في طريق أغلبية الأمم الأقل حظا من الثروة وهي الأمم التي تحاول أن تنطلق من أسر الفقر والتخلف .

وإذا ما قدرنا عدد الذين سيعيشون في وهدة الفقر في أمريكا اللاتينية بحلول نهاية هذا القرن بمائتي مليون نسمة ، فمن المؤكد أن ذلك يشكل سببا أكثر من كاف للتأكيد على أن المشكلة تتطلب عملا فوريا عن طريق تحقيق التكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية ، مع تنحية الاعتبارات التقليدية جانبا .

وفضلا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي نصادفها في كل مكان ، يساورنا انزعاج عميق للصراعات الدولية التي تبقي العالم في حالة من عدم الاستقرار والقلق .

إلا أنه ، حتى مع ذلك ، ينبغي القول إن اتفاقات التفاهم التي أبرمت مؤخرا بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشأن تخفيض أنواع معينة من الاسلحة النووية تتيح لنا أن نأمل أن يتحرك العالم بعيدا عن خطر محرقة الفناء وأن يتسنى تحرير موارد ضخمة لحل أشد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خطورة . ومما يقوي من عزائمنا أن المصدر الرئيسي للخوف والقلق اللذين ظلا يساوران قطاعات واسعة من البشر على مدى عدة عقود قد بات الآن أقل خطورة .

غير أن إبرام هذه الاتفاقات الخاصة بالحد من الاسلحة النووية قد صادفه ظهور مفاهيم جديدة للأمن لدى دول أمست تشعر بالحاجة الى التأكيد بمزيد من القوة على استخدام الاسلحة التقليدية كوسيلة لإخضاع الشعوب الضعيفة والاصغر حجما . وهذا بدوره يعني أن أهمية متجددة باتت تعلق على المنشآت العسكرية الموجودة في مواقع استراتيجية ذات أهمية اقليمية أو عالمية .

وهكذا فإنه بينما يتحرك العالم صوب السلم يلوح خطر جديد بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، ويصدق هذا بصفة خاصة على بنما لان الولايات المتحدة تعلق الآن أهمية أكبر على قواعدها العسكرية الموجودة في أراضي بنما عما كانت تفعل قبل عقد الاتفاقات مع الاتحاد السوفياتي .

وهذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة غير راغبة في احترام الالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدات الجارية الخاصة بقناة بنما ويجعلها تسعى إلى إطالة أمد وجودها العسكري في بلدي فوق الآجال المتفق عليها .

إن موقعنا الجغرافي ، الذي يعد أكثر مواردنا الطبيعية أهمية وقيمة ، يتحول الآن إلى أشد الأخطار على سيادتنا واستقلالنا . وما يعد بالنسبة لنا جسراً يربط بين البحار من أجل تعزيز التجارة الدولية وتنمية بلدنا ، أصبح بالنسبة لآخرين موقعا استراتيجيا له أهميته العالمية . فما قدمناه لصالح العالم يريد البعض الآخر استخدامه للسيطرة على العالم .

إننا في بنما لا تساورنا أية طموحات أو تطلعات إلى ممارسة النفوذ . إن كل ما نتطلع إليه هو أن تتاح لنا الفرصة لأن نطوّر ، في ظل ظروف عادية ، قدرتنا وطاقتنا الكامنة على تحقيق تحسينات مادية وروحية لشعبنا .

إن التضليل الإعلامي بات يشكل أحد المخاطر الكبرى المحدقة الآن بالشعوب الصغيرة . فثمة دولة عظمى ما برحت تستخدم سلاح التضليل الإعلامي لإخضاع شعب أصغر حجما مسخّرة قدرتها الهائلة للتأثير على نظم جمع الأنباء ونشرها وتوزيعها وعرضها والتعقيب عليها والتحكم فيها ، ومنشئة شبكة للسيطرة على الرأي العام في جميع أنحاء العالم .

إن حالة الافتقار إلى وسائل الدفاع التي تجد فيها المجتمعات نفسها الآن في مواجهة عمليات التشويه الضخمة التي تقوم بها وسائط الإعلام الجماهيرية ، تشكل إحدى المشاكل الرهيبة لعصرنا ، وخاصة للشعوب النامية ذات القدرة الضعيفة على مواجهة التضليل الإعلامي . وإذا كان ذلك الضعف يُستغل على المستوى الوطني ، أو على مستوى الهيمنة الاقليمية ، وإذا كانت استراتيجية الاستغلال هذه تقوم على تشجيع وتصدير وإقحام أساليب النازية والفاشية التي ولدت منظمتنا على أنقاض هزيمتها ، يكون الأوان قد آن إذن للتفكير في ضرورة الاضطلاع بعمل واسع النطاق لوقف تحول البشرية هذا عن السبيل القويم .

لقد أُدخل الشقاق إلى مجتمع بنما بطريقة مدروسة ومخططة عن طريق التلاعب بالعقول الذي اتسع نطاقه ليشمل بقية العالم من خلال الاستعاضة عن عرض صورة الواقع الحقيقي بتقديم صورة واقع مختلق يلائم إرادة الحكومة الامريكية الحالية ومخططاتها .

ومن الجدير بالذكر أن التضليل الإعلامي قد عمل في السنتين الماضيتين بوصفه وزارة للدعاية غرضها الترويج في كل مكان لصورة بشعة عن بنما وكبار المسؤولين فيها .

وإذا كنت أقول هنا الآن إن الحملة المعادية للقائد العام للقوات المسلحة البنمية الجنرال مانويل أنطونيو نورييغا ليست كلها سوى مجموعة مشؤومة من الأكاذيب والأراجيف حاكها وروجها عملاء الحكومة الحالية للولايات المتحدة ، وإذا كنت أقول إن القوات المسلحة البنمية قد ناضلت بصورة نموذجية ضد الاتجار في المخدرات طيلة الوقت التي كانت فيه تحت إمرة ذلك القائد العام ، فقد يساور بعض رجال الدولة والمسؤولين المرموقين في هذه القاعة الظن بأنني لا أتحدث عن نفس ذلك الرجل الذي وجه إليه هذا الهجوم الهائل المحموم .

ما هي الحقيقة إذن ؟

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أعلن السيد جون لون ، رئيس وكالة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة ، أمام مجلس شيوخ الولايات المتحدة ، أنه لم يجد قط أي دليل على الاطلاق يربط الجنرال نورييغا بالاتجار في العقاقير . فالذي فعلته حكومة الولايات المتحدة هو أنها ألقت في روع الرأي العام العالمي صورة من اختراعها لبنما وقادتها ليست في واقع الأمر سوى وهم مختلق لفقه عملاؤها وجرى ترويجه ونشره عن طريق القنوات التي تتحكم فيها تلك الحكومة وتوجهها من أجل اضفاء النبل والجدارة على أهداف الولايات المتحدة .

إن شعوب العالم ، ولا سيما شعب الولايات المتحدة ، قد لُقنت أكاذيب مؤسفة عن بنما وحُرضت على الاستسلام للخوف منها . وفي غمار تنفيذ هذه الخطة لم تنتهك معايير الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية فحسب بل انتُهكت أيضا أبسط الاعتبارات الإنسانية .

إن ما ينزل بالامة البنمية اليوم يستحق غاية الاهتمام المتأني والتفكير الجاد من حكومات الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، لان اسلوبا جديدا من الحرب والقهر يتبع الآن ضد جمهورية بنما .

منذ نهاية شباط/فبراير من العام الماضي ترتكب حكومة الولايات المتحدة الحالية ضد بلادي سلسلة مذهلة من انتهاكات المعايير الاساسية للقانون الدولي وقواعد التعايش السلمي . وأود أن أسجل على نحو قاطع أن لدى حكومة بلادي أكثر من سبب كاف لان تخشى أن تشن الولايات المتحدة عدوانا عسكريا مباشرا على جمهورية بنما . ورؤساء دول أو حكومات البلدان التي لها ممثلون دبلوماسيون أو قنصليون معتمدون لدى حكومة بلادي يعرفون تماما ماذا أعني بكلامي هذا .

فبانتقال الرئاسة إليّ في ٣٦ شباط/فبراير من هذا العام - عندما توليت الرئاسة بصفتي رئيسا دستوريا للدولة - مُزِّقت كل الاقنعة ، مما كشف أمام أعين العالم أجمع أهداف حكومة الولايات المتحدة ألا وهي الاطاحة بالحكومة الشرعية لبنما ، وفرض نظام الامر الواقع الذي ترأسه شخصيات ملتزمة بإعادة التفاوض بشأن المواد التي ترد في معاهدات قناة بنما والتي تضمن للشعب البنمي التوحيد التام لامة مستقلة وحرة وذات سيادة ومحايدة بحلول ظهر يوم ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ .

وأحث بقوة كل الممثلين على أن يركزوا غاية التركيز على هذا الوصف المؤلم لاوجه المعاناة الخطيرة التي تعرضت لها بلادي وشعبي ، والتي أسردها الآن .

لقد كانت بنما بلدا مزدهرا وهادئا وسعيدا وبسيطا ولديه مؤشر نمو مرض . وكان الحوار هو الاسلوب العادي لحسم خلافاتنا الداخلية والدولية ، عندما وجدنا فجأة أن الخلاف قد اقحم بدهاء في المجتمع البنمي ، مع خطة للاخضاع تستهدف بلادي بذريعة أن نظام الحكم لم يكن ديمقراطيا .

لقد فهمنا منذ وقت طويل أن السبيل الوحيد لاعطاء كلمة "الديمقراطية" أي معنى حقيقي لا يتأتى إلا عن طريق مستوى عال من المشاركة الشعبية ، والتوزيع العادل للثروة وللفرص ، حتى يمكن لجميع القطاعات الوصول إلى آلية صنع القرار السياسي والاستفادة من ثمار النمو .

وإدراكا منا لجوانب الضعف الكامنة في مؤسسات تحتذى من الخارج أو تفرض بالقوة ، عملنا باستمرار على تأييد جوهر الديمقراطية الحيوي ، مصوبين ضرباتنا ضد جوهر الاجحاف الاجتماعي والعقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من حرية الافراد والمساواة فيما بينهم لأن ذلك يمس كرامة الانسان . وبطبيعة الحال ، أدى اسلوب التفكير هذا إلى ردود فعل معارضة بين الذين شعروا أن ذلك يمثل تهديدا للامتيازات التي كدسوها في ظل نظام ديمقراطي رسمي مفترض لكنه لم يستطع البقاء . ونشأت أيضا ردود فعل مضادة في القطاعات التي شعرت أننا كنا نتحرك ببطء لأن حل المشاكل لا يمكن أن يتأخر . ولقد اعتبرنا ردود الأفعال هذه قضية داخلية وقبلناها على هذا النحو . ونجد أنه من غير المقبول اطلاقا أن تستعمل دولة أجنبية كل وسائل التشويه والتلاعب بعقول الافراد من أجل أن تتغلغل في تلك القطاعات وتجبرها على التصرف ضد مصالح أمتنا .

إن الديمقراطية تشكل عن طريق الممارسة اليومية للجهد المشترك من قِبَل الذين يحكمون والذين يحكمونهم بهدف إقامة العدالة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي يقوم على أساسها استحداث اسلوب جديد للحياة من حق كل أمة أن تجربه لنفسها . ولا يجوز لبلد أن يأخذ على عاتقه سلطة التدخل في شؤون بلد آخر من أجل أن يفرض عليه نمطا مؤسسيا يتناقض مع تقريره لمصيره .

لقد انتهكت حقوقنا السيادية عندما شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجميد ٥٤ مليون دولار تعود إلى بنك بنما الوطني ، ملك للشعب البنمي ، وقد أدى ذلك إلى اطلاق العنان لحملة ضارية تستهدف ايجاد الريبة واسعة النطاق في النظام المصرفي البنمي . وقد كان هذا اجراء منصوصا عليه في خطط وضعت منذ وقت طويل لتدمير المركز المصرفي لبنما ، وهو هدف جرت محاولة تنفيذه - بمنأى عن حملات زعزعة الاستقرار - منذ بضع سنوات . فياله من إجراء تعسفي ذلك الاجراء الذي تضمن انكار العدالة على بنك بنما الوطني الذي لم يتمكن من عرض قضيته على المحاكم الامريكية أو من أن يحصل حتى على أية معلومات عن مصير أمواله .

ثمة شيء آخر مماثل ، لا يمكن تصوره البتة ، وهو احتجاز المدفوعات التي تعهدت حكومة الولايات المتحدة بأن تدفعها لبلادنا بموجب معاهدات قناة بنما ، وكذلك المدفوعات التي كان يتعين على الافراد الامريكيين أو الشركات الامريكية دفعها في صورة ضرائب أو رسوم جمركية وفقا لتشريعنا المالي .

وفضلا عن ذلك ، بموجب الامر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الامريكي في ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ تقوم وزارة الخارجية الامريكية - دون سابقة - بالترخيص للافراد بأن يتصرفوا - في ظل حصانة مطلقة من العقوبة ودون رقابة قانونية - في الاموال البنمية الخاصة والعامة التي حجزت على نحو تعسفي وأودعت في بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي . وهذا الامر التنفيذي ، كي يوجد سببا يستند بمقتضاه إلى تنفيذ قانون سلطات الحرب ، يزعم على نحو مضحك أن حكومة بلادي "تشكل تهديدا استثنائيا وغير عادي لامن الولايات المتحدة الامريكية الوطني ولسياستها الخارجية واقتصادها" .

إن بلدا مثل بنما لا يمكن أن يمثل تهديدا للولايات المتحدة بحال من الاحوال ، وممارستنا المشروعة لاستقلالنا وسيادتنا وتقرير مصيرنا لا يمكن أن تكون تهديدا لاي شعب في العالم . لكن عندما تلجأ الولايات المتحدة إلى أعمال تعسفية وتحركات متقلبة في علاقاتها مع أمة أخرى ، فإن هذا بالتأكيد يكون له عواقب وخيمة للغاية . إن القيادة العالمية في المجال السياسي تفرض مسؤوليات جساما في تنفيذ السياسات وفي صياغتها على حد سواء .

لقد أعلنت الولايات المتحدة حربا اقتصادية على جمهورية بنما . وفي هذه الحرب ، لا يمكن قياس الآثار الناجمة عن الصراع بعدد الضحايا والتدمير المادي والبشري ، لكنها بالاحرى تقاس بما أسفر عنه من ضرر سياسي واجتماعي واقتصادي ومعنوي بالغ له أثره الخطير على الشعب البنمي بأسره .

وفي عام ١٩٨٨ ، سينخفض الناتج القومي الاجمالي بما يزيد على ٣٠ في المائة ، وهي نسبة تمثل أكثر من بليوني دولار . إن مثل هذا الافقار المفاجئ في بلد يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة يجعل عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية أكثر صعوبة ومشقة .

وعندما رأينا أن اقتصادنا ومصادر عملنا ووسائل انتاجنا تدمر ، ومواردنا تستغل ، بينما تتعرض امدادات الأغذية والادوية لشعبنا لاضرار بالغة ، فإننا لم نتصور كيف يمكن لبنما أن تبقى دون أن تحتج بأقوى العبارات ؟ كيف يتسنى لبنما إلا أن تحتج عندما ترى أن مفاوضاتها المالية تواجه التخريب ، بل أن أموالها العامة تحجب عنها بأسلوب قرصنة لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وبخاصة عندما لا يأتي يوم إلا ويجلب معه احتمال هجوم عسكري يشن من القواعد العسكرية الامريكية الموجودة فوق أراضينا ؟

اسمحوا لي الآن أن أتكلم عن الاسباب التي من أجلها يشعر شعب بنما بخوف متزايد من التدخل العسكري المباشر . إننا نمر الآن بفترة نتعرض فيها لتهديد ملموس ومستمر يمكن تبينه من الحقائق التي ذكرتها آنفا والتي سأواصل الآن الحديث عنها ، لأن هذه أمور لابد من توضيحها للمجتمع الدولي .

إن معاهدة قناة بنما لعام ١٩٧٧ لا تأذن للوجود العسكري الامريكي في بلدي إلا بالقيام بالانشطة اللازمة للدفاع عن تلك القناة التي تربط بين المحيطين وحمايتها . ومع ذلك ، فإن هذا الوجود قد تحول الآن إلى قاعدة للهيمنة والنفوذ ، بخاصة منذ عام ١٩٨٦ مع عملية إعادة هيكلة طبيعة هذا الوجود العسكري ومقاصده .

ومع إنشاء الجيش الجنوبي ، وإعادة تنظيم هيكل التسلسل الهرمي للقادة في القيادة الجنوبية ، ومع الحشد الكبير للقوات المسلحة والعتاد الحربي أصبحت القواعد العسكرية للولايات المتحدة تشكل جزءا من هيكل صُمم على نحو يجعله قادرا على التخطيط لشن هجمات مسلحة على بلدان أخرى وعلى تنفيذ ذلك التخطيط . وفي بداية عام ١٩٨٨ ، تجاوز عدد قوات الولايات المتحدة الموجودة في بنما بآلاف كثيرة الرقم الذي تسمح به معاهدة قناة بنما .

وفي الفترة الممتدة بين ٢٧ شباط/فبراير والايام الاولى من شهر آذار/مارس من

العام الحالي وصلت إلى بنما وحدات كوماندوز متخصصة في شن الهجمات المباغتة مع كتيبة مختارة من الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا وجماعات متخصصة في الحرب الالكترونية وأكثر من ٣٠٠ طائرة عمودية مهاجمة وناقلة للجنود ، بالاضافة إلى وحدات خاصة للسيطرة على المراكز الحضرية واحتلالها .

وبعد ذلك ، وصلت تعزيزات أخرى تضم ٣٠٠ ١ جندي و ٨٠٠ من مشاة البحرية وعدد من الطائرات العمودية المقاتلة ومعدات عسكرية هجومية لم تكن مطلقا ضمن المرافق الحربية التي تستعملها الولايات المتحدة للدفاع عن قناة بنما .

وأخذت الطائرات المقاتلة تحلق في سماء بنما . وهي تقوم على نحو متواتر تواترا كبيرا بمناورات لا تهدد منشآت قوات دفاع بنما فحسب ، بل تهدد أيضا طائرات تجارية دولية ترفع أعلاما مختلفة .

ولم تتوقف التحركات المستمرة التي تقوم بها القوات الجديدة التي تصل لتعزيز القوات الموجودة بالفعل أو لتحل محل بعضها ، أو شحنات الاسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة . وبالاضافة إلى ذلك تجرى يوميا وبشكل مستمر سلسلة لا تتوقف من المناورات والتدريبات الحربية التي ليس لها غرض سوى استعراض القوة المتاحة دائما لشن الهجمات .

وأود الآن أن أشير مرة أخرى إلى تقرير الامين العام لكي أكرر تأكيد الموقف الذي اتخذته دائما جمهورية بنما في الامم المتحدة بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز في ضوء المشاكل التي يتناولها هذا التقرير الهام الذي قدمه لنا السيد بيريز دي كوييار .

إننا نتفق مع الامين العام في شواغله إزاء أمريكا الوسطى . ونحن في بنما ، كما فعلنا في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها ، نصر على ضرورة وقف عمليات الضغط والتدخل الخارجي حتى يتسنى لجمهوريات أمريكا الوسطى أن تمضي قدما نحو تنفيذ ما تم التوصل إليه في اتفاق اسكيبولاس الثاني .

إن تقرير السيد بيريز دي كوييار يمس أيضا مشكلة بالغة الاهمية بالنسبة لبلدي وشعبي عندما يشير إلى مظاهر ازدراء القانون الدولي التي حدثت مؤخرا .

فلو امتنعت الدول عن أن تنفذ بطريقة صحيحة المعاهدات التي تقيدت بها والتي أصبحت نافذة المفعول ، فإن ذلك سيعني تقويض البنية العليا للقانون الدولي والاساس الذي يقوم عليه المجتمع الدولي المنظم ، كما قال الامين العام بعبارات تمثل تحذيرا من الآثار الخطيرة التي يمكن أن ينطوي عليها ذلك الامتناع .

إنني إذ أرى المعاناة التي يتحملها بلدي في الوقت الحالي نتيجة لتصميم الولايات المتحدة على تجاهل التزامات أساسية تعهدت بها بموجب معاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ ، فإنني أود أن أضيف بعض الملاحظات الاخيرة لان ازدراء المعاهدات الدولية يعني ضمنا انهيارا بالغ الخطورة للاساس الاخلاقي للتعايش فيما بين الامم .

عندما تحل القوة محل نصوص وأحكام القانون الدولي فإن ذلك يفتح الباب أمام كل أشكال اساءة استعمال هذا القانون . لقد أبقت الولايات المتحدة على بعثتها الدبلوماسية في بلدي ، ولكنها لا تعترف بحكومتي ؛ وتواصل تلك البعثة القيام بأنشطة لزعزعة الاستقرار دون أن يكون بإمكاننا مطالبتها بمغادرة أراضينا ، لاننا واثقون بأن تلك ستستعمل ذريعة لاستعمال القوة ضدنا . ويمثل هذا الوضع بعدا جديدا لاساءة استعمال القوة وعملية إذلال يومي تشكل إهانة لكرامة الدول وقادتها ، وإزدراء لقانون الشعوب .

إن بنما ليست الدولة الضعيفة الوحيدة ، فهناك دول أخرى كثيرة تعاني الآن من نفس الخطر وتواجه نفس التهديد ، الذي لا يمكننا تجنبه إلا إذا اتحدنا بقوة أكبر ، لان الحماية الوحيدة لبلداننا الضعيفة تكمن في دفاعنا المشترك عن المبادئ التي تنتهكها الولايات المتحدة .

ألا يعتبر استعمال القوة لتقرير شرعية حكومة ما ولإحالة أموال دولة ذات سيادة إلى أفراد في تلك الدولة ليستخدموها كيفما شاءت أهواؤهم تهديدا لنا جميعا ؟

ليس هناك من سبيل لضمان أن تكون بنما الحلقة الاخيرة في سلسلة حلقات الحالات المماثلة سوى ممارستنا الكاملة المتسمة بالعزم والتصميم للتضامن والعمل الموحد واتخاذ خطوات محددة نحو التكامل الفوري .

إن التحالف السياسي بين بلدان حركة عدم الانحياز قوة معنوية فعالة في المجتمع الدولي . وهو أيضا قوة سياسية لا شك فيها ، باتت ملزمة الآن بمد تأثيرها إلى المجال الاقتصادي من أجل أن تولّد تضامنا أكبر بين الدول الصغيرة والضعيفة . ففي ذلك أفضل حماية ضد أوضاع مماثلة لما تتعرض له بلادي الآن . إن أمريكا اللاتينية تتحمل عبئا ثقيلا للغاية يتمثل في مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعاني منها والأعداد الهائلة من البشر الغارقة في اليأس . وفي هذا السياق ، يمكن أن يؤدي بذر بذور الخلاف في المجتمعات باسم الديمقراطية والعدل والحرية إلى نتيجة تتعارض تماما وهذه المثل .

منذ مائة وسبعة وستين عاما ، حذر أحد الرؤساء البارزين للولايات المتحدة ، هو جون كوينسي آدامز ، من خطر تخطي حكومة الولايات المتحدة حدودها بحثا عن وحوش تتصدى لها وتدمرها ، وأنذر بأن ذلك سيلطخ بقوة مُثُلها التحررية .

إن محبي الحرية في بلادي ، بل وفي العالم كله ، يشعرون - بالتأكيد - بالفزع والاستنكار للجوء الولايات المتحدة الآن إلى اختراع وحوش معادية تتذرع بمحاربتها في معرض سعيها إلى تنفيذ مخططاتها الرامية إلى الهيمنة على القارة . فحقيقة أن الولايات المتحدة تستخدم الآن قوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة لكي تخنق بنما وتحاول إخضاعها أمر تعتبره دول أمريكا اللاتينية الضعيفة اقتصاديا سابقة خطيرة . إذ يمكن أن تتحول هذه السياسة إلى عبء طفيلي خطير على التنمية في القارة وعلى الاستخدام السوي لرؤوس الأموال الأمريكية .

ففي ظل تلك السياسة يمكن أن يثير الاستثمار الأجنبي مخاوف لها ما يبررها ، خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية التي ستجد أنفسها فجأة مضطرة إلى اعتبار هذه الاستثمارات أدة محتملة لتنفيذ المخططات الامبريالية .

إن الأوامر وأشكال التحريم التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الأمريكية في بنما ترقى في حقيقتها إلى ما يبرر وصم استثماراتها الأجنبية بأنها أسلحة عدوان .

وهناك دول عديدة تتطلب ، شأنها شأن بنما ، استثمارات رأسمالية ضخمة في عملية تنميتها ، وهي دول قامت بإصلاح سياساتها وتحديث أساليبها واستثمرت جهودا وموارد قيّمة في تدريب الأفراد المؤهلين ، وعدّلت قوانينها ووقّعت اتفاقيات عملا على اجتذاب رأس المال الأجنبي لتقوية اقتصاداتها .

إلا أن تلك البلدان ، إذا ما رأت الآن أن بنما - التي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بالاستثمارات الأمريكية - تجد فجأة أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تستغل هذه التبعية النسبية الناجمة عن ذلك الارتباط ، ورأت الولايات المتحدة وهي آخذة في إشهار ذلك الواقع الاقتصادي كسلاح تخنق به اقتصاد بنما وتخضع شعبها وتركع وحكومتها ، فلابد أن تساور تلك البلدان شكوك خطيرة . ففي الاقتصاد العالمي ، لايمكن أن تؤدي صيغة توليد المزيد من الدولارات عن طريق التخلي عن المزيد من الكرامة ، إلا إلى إثارة المخاوف .

لقد أدت بنما بنشاط وظيفتها الدولية بصفتها مركزا للاتصالات بين المحيطات لصالح البشرية ، وستواصل القيام بدورها التاريخي ذاك بإنكار كامل للذات ، مهما كانت الصعوبات التي تقف في طريقها ، وبالرغم من كل العقبات التي توضع عن عمد في سبيلها .

ولهذا السبب ، نطالب باحترام كرامتنا كدولة مستقلة . ونطالب بالالتزام الكامل بأحكام المعاهدات التي تحكم عمل القناة وصيانتها وتكفل السيطرة الكاملة عليها بحلول نهاية هذا القرن وتأمين حيادها الصارم .

ولما كان السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة رغبة الانسانية جمعاء في تحقيق السلام ، فإني أجد لزاما عليّ أن أشير إلى كل قوة الردع المعنوي التي يمثلها أعضاء هذه المنظمة كحماية لدولة تتعرض للتهديد ويقع عليها العدوان .

إن حكومتي ترغب في السلام ، وستسعى إلى اجراء الحوار والاتفاقات الشاملة من أجل حسم كل نزاعاتها الدولية . وأود أن أسجل في هذه الجمعية العامة أن بنما قد أثبتت قدرتها على التصدي للعدوان وصون كرامتها بفضل اعتزازها بكرامة أمتها وشعور

شعب بنما الذي تعمق على مر الأجيال بسيادته على أرضه . فإرادتنا لن تسحق ، مهما كانت ظروف النضال التي تنتظرنا .

إن التصعيد المتعمد للخلافات والعدوان ضد بنما لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زرع بذور التفرقة بين أفراد شعبنا وإلحاق أضرار كبيرة بالسلم والأمن في ذلك الجزء من العالم . ولا يمكن أن يؤدي إلى أية نتيجة أخرى . ومن ناحية أخرى ، فإن اتحادنا وتوصلنا إلى التفاهم المشترك سيعود بالنفع المتبادل الكبير على كل الأمم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية بنما على بيانه الهام .

اصطحب السيد مانويل سوليس بالما ، رئيس جمهورية بنما إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بغية تيسير عمل الجمعية العامة ، أود أن أطلب إلى كل الممثلين مطلبا خاصا بالضجيج والحركة والتهاني في قاعة الجمعية العامة . فتقديم التهاني بعد إلقاء المتكلم بيانه أمر مفهوم ، إلا أنه لا بد أن نتذكر أن التهاني غالبا ما تقدّم في حين يلقي متكلم آخر كلمته . ولذا أرجو من الممثلين مرة أخرى ، على سبيل اللياقة ، وتيسيرا لضغط النظام ، أن يتكرموا بالتقيُّد الصارم بالتزام الصمت داخل القاعة ، والامتناع عن تقديم التهاني التي قد تتداخل مع إلقاء البيان الذي يدلي به متكلم آخر . كما أرجو أن يدرك جميع الأعضاء الحاجة إلى التعاون مع الرئاسة في هذا الأمر .

خطاب السيد روبرت غ. موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن إلى الخطاب الذي يلقيه رئيس جمهورية زمبابوي .

أُصطُحب السيد روبرت غ. موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، أن أرحب بسعادة السيد روبرت غبرائيل موغابي رئيس جمهورية زمبابوي في الأمم المتحدة ، وأن أدعوه إلى الإدلاء بكلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أهنئ السيد دانتي كابوتو بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ليس تقديرا فقط لمهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ، وإنما يبين أيضا مدى الاحترام الدولي الذي يلقاه بلدكم بوصفه عضوا هاما في حركة عدم الانحياز . وإننا نثق أن توجيهكم لنا وللجهود التي نبذلها سيلقى نجاحا كبيرا .

أما السيد بيتر فلورين ، فكان دائم الانشغال ، فإلى جانب الدورة العادية الثانية والاربعين ، طلب اليه أن يرأس العديد من الدورات الاستثنائية والمستأنفة للجمعية . وكان جديرا بالثقة التي أولاها إياه المجتمع الدولي . ونشكره على ذلك .

ان الأمين العام يعبر بكل تأكيد عما يتعين أن تتسم به الأخلاق الدولية ذاتها . ففي هذه السنوات العصيبة المتوترة التي اتسمت بها مدته الثانية ، أمكن للمنظمة أن تستعيد احترامها الكبير من قبل الجميع ، بل حتى من قبل بعض الذين يسعون إلى الانتقاص من شأنها ، وذلك بفضل التصميم الثابت والعزيمة الراسخة للسيد بيريز دي كوييار . وعلى الرغم من أن قدر الأمم المتحدة لم يتحول تماما بعد إلى الجانب الأفضل فإننا تخطينا المرحلة التي كان الأمين العام يخشى فيها أن يشهد نهاية المنظمة . وهو الآن يرأس مرحلة تجرى فيها محادثات للسلم امتدت من حرب الخليج إلى افغانستان ، ومن قبرص إلى الصحراء الغربية ، وهي محادثات تتم برعاية الأمم المتحدة ، أو بشروط تحددها الأمم المتحدة . وانه لإنجاز عظيم وتتويج للأداء الدبلوماسي الصبور والمتأني الذي اتسمت به ولاية السيد بيريز دي كوييار كأمين عام . ويسعدنا بوصفنا من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن نشيد بالانجازات التي حققها هذا الدبلوماسي الكبير من أبناء بيرو ، التي تعتبر عضوا هاما في حركتنا .

ان تحقيق السلم في مواقع سادتها نزاعات معقدة ، وتحسن أحوال الأمم المتحدة ، هما السمتان الرئيسيتان للمسرح الدولي اليوم . ففي حرب الخليج ، التي ربما تعتبر أكثر الحروب قسوة وتدميرا منذ عام ١٩٤٥ ، توقف القتال وسكتت المدافع . ويجلس الطرفان المتحاربان الآن معا في جنيف ويتحدثان عن السلم ، الذي ما زال يستند إلى قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي أدت مجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن دورا هاما في إعداده وصياغته على نحو متوازن . ان توقف القتال لا يضع حدا لمعاناة الشعبين الإيراني والعراقي فحسب بل يتيح للبلدين الفرصة لإعادة البناء والتنمية ، كما انه يزيل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ومن ثم ، فإننا نحث البلدين المنتميين لحركة عدم الانحياز ، وهما أيضا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، على التعاون مع الأمين العام في الجهود التي يبذلها لإيجاد تسوية دائمة للنزاع .

وقد غادر أفغانستان بالفعل الآلاف من القوات الأجنبية عملا باتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، والتي أبرمت برعاية الأمم المتحدة ، بواسطة الممثل الخاص للأمين العام السيد دييغو كوردوفيس - الذي كان يشغل منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ويشغل الآن منصب وزير خارجية اكوادور ، وهي بلد رئيسي من بلدان كتلة عدم الانحياز في أمريكا اللاتينية . وهذه الاتفاقات لم تمهّد فقط الطريق للشعب الأفغاني ليقرر مستقبله بحرية بعيدا عن أي تدخل أجنبي وإنما أدت أيضا إلى إزالة خطر كان يهدد السلم والأمن الدوليين . وإننا نحث جميع الأطراف على احترام تلك الاتفاقات نصا وروحا لضمان عدم حدوث ما ينتقص من قيمتها .

وفي الجنوب الافريقي أيضا ، شهدنا الاتفاق الثلاثي الذي تشارك فيه أنغولا وكوبا ونظام بريتوريا ، والذي ينص على انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا وإمكان تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ونحن نرحب بإعلان وقف اطلاق النار وإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لأراضي أنغولا ذات السيادة . ونأمل بكل صدق أن تلتزم جنوب افريقيا بالاتفاق الثلاثي نصا وروحا وأن تمضي في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي منطقة أخرى في افريقيا ، أصبح من المتوقع التوصل بفضل جهود الأمم المتحدة إلى تسوية للحرب التي استمرت ١٣ سنة بسبب الصحراء الغربية . ونذكر على الأخص الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الشهر الماضي بأن يعلن وقف إطلاق النار ثم يجرى استفتاء يشارك فيه مواطنو الصحراء الغربية بما فيهم المواطنون الذين يعيشون في مخيمات للاجئين . ومما يدعو إلى الارتياح أيضا أن المغرب والبوليساريو ، وهما طرفا النزاع ، سيشرعان في القريب في محادثات مباشرة على نحو ما دعت إليه منظمة الوحدة الافريقية . ونأمل أن يكون قد أصبح في الوسع تنفيذ تسوية نهائية الآن للمسألة الرئيسية المتعلقة بتقرير مصير شعب الصحراء .

وهناك أيضا مؤشرات للتحرك نحو الحل بالنسبة لكمبوتشيا . فقد وعدت فييت نام بأن تسحب قواتها من كمبوتشيا وعقدت الأطراف المعنية اجتماعا غير رسمي في جاكارتا ، وتواصل الاتصال بشأن طابع النظام الذي سيسود بعد التسوية في جنوب شرقي آسيا . وسوف نواصل بوصفنا بلداناً منتمية لحركة عدم الانحياز تشجيع الأطراف المعنية على تعجيل السعي إلى تسوية مشرِّفة لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالمسألة المعقدة المتعلقة بتقسيم قبرص ، شاهدنا مؤخرا بعض التطورات المشجعة بفضل الجهود التي بذلها الأمين العام . ونأمل في إمكان إحراز تقدم في هذا المجال أيضا .

ولم يؤد انخفاض التوتر على الصعيد الدولي إلى تبديل جوهر المشاكل التي نواجهها في منطقتنا في افريقيا . فحركة عدم الانحياز أكدت مرارا وتكرارا أن الفصل العنصري هو السبب الرئيسي للنزاع ، وأنه لا يمكن التوصل إلى السلم والأمن في الجنوب الافريقي ما لم يُستأصل هذا النظام من جذوره . فالمحاولات الرامية لزعزعة استقرار اقتصادات دول خط المواجهة مستمرة دون توقف . كما يستمر هروب الملايين من المشردين ، من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الذين تحوَّلوا بطريقة مأساوية إلى لاجئين سعيا وراء الغذاء والأمن وذلك نتيجة للأعمال التي يقوم بها نظام الفصل العنصري الشرير .

ومنذ شهر واحد فقط ، تشرفت بحضور المؤتمر الدولي الذي عقد في أوسلو ، في النرويج ، والمعني بمشكلة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الافريقي . وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر يكرِّس أعماله تماما لمشكلة اللاجئين في الجنوب الافريقي . وأكد المؤتمر أن عدد الأشخاص الذين شرِّدهم من ديارهم نظام الفصل العنصري ، ونتيجة لأعماله الرامية إلى زعزعة الاستقرار ، قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة ، وهو رقم يدل على ضخامة المأساة . ويموت الآلاف من المسنين من الرجال والنساء ، والمرضى والأطفال الصغار ، أي الأفراد الضعاف في مجتمعاتنا ، الذين لا يمكنهم الوصول إلى المناطق الآمنة ، ويذهبون ضحية للأشقياء أو لحراب العصابات التي تمولها بريتوريا .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، ما زالت أغلبية السكان ضحية لسياسة الفصل العنصري لا لذنب سوى لون بشرتها . ويرزح الآلاف في سجون الفصل العنصري . ولا بد للعالم أن ينتبه لذلك وأن يفعل شيئا . لا يمكن إقناع الفصل العنصري بالتلاشي ؛ بل لا بد من اقتلاعه بالقوة من جذوره . والوسيلة الوحيدة للقيام بذلك ، دون إعلان حرب ، هي قيام المجتمع الدولي بأسره بفرض جزاءات إلزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وان الحجج التي يدفع بها أولئك الذين يعارضون الجزاءات تبدو جوفاء وأنانية بصورة متزايدة . فالجزاءات قد تكلف بعض السود والبيض أعمالهم ، ولكن لا شك في أنها ستضعف الفصل العنصري . وعدم تطبيق الجزاءات يترك الفصل العنصري على حاله . والفصل العنصري قوي وفتّاك . ويمكن للجزاءات أن تحدث أثرا نفسيا كبيرا على الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا . لأن الانسان لا يعيش منعزلا عن الآخرين ، وينطبق هذا أيضا على الدول حتى على دول العنصريين العتاة .

والشرق الأوسط قَرح آخر طال وجوده حيث تستعصي الحركة نحو السلم . فنظرا إلى أن اسرائيل تواصل احتلال الأراضي العربية والفلسطينية التي استولت عليها ، فإن مواطني المناطق المحتلة يجابهون المدرعات الاسرائيلية بأيديهم العزلاء ويتكبدون الكثير من الضحايا . ان انتفاضة الأشهر التسعة الماضية في الأراضي المحتلة ليست مجرد تعبير عن الشجاعة ، فليس هناك من يريد الموت . وإنما هي مسألة يأس . ان الشعب الفلسطيني ، شأنه شأن سائر الكائنات البشرية ، يريد أن يمارس حقه في تقرير المصير . ولا بد لاسرائيل من أن تنسحب من الأراضي المحتلة وأن تفك عقال الأمة الفلسطينية . ونرى أن عقد مؤتمر السلم الدولي برعاية الأمم المتحدة لمعالجة جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلم والأمن للجميع في المنطقة .

وفي أمريكا الوسطى ، وفّرت خطة أرياس إطارا مجديا وملموسا للسلم . وما زالت المفاوضات مستمرة ، وإن كانت بصورة متقطعة ، في البلدان التي تعاني من مشكلة التمرد . ونلاحظ بوجه خاص أن حكومة نيكاراغوا تواصل مد يدها إلى المعارضة طالبة

منها أن تستمر في المفاوضات . وان وقف إطلاق النار الذي دعت إليه الخطة قد مدد مرارا وما زال ساريا . وسيكون من انعدام الشعور بالمسؤولية الدعوة إلى التخلي عن وقف إطلاق النار أو التسبب في التخلي عنه . ولا ينبغي للبلدان أن تلجأ إلى سياسات الارهاب أو دبلوماسية العنف في المنطقة . وتقتضي الضرورة ، لصالح شعوب وحكومات أمريكا الوسطى ، ولصالح السلم والأمن الدوليين ، أن تتاح الفرصة لخطة أرياس كي تنجح .

ولا تزال القوات الأجنبية قابعة في شبه الجزيرة الكورية ، وبذلك تطيل أمد التقسيم غير المبرر لذلك البلد ، وتتسبب في زيادة حدة التوتر . ولهذا نطالب بسحب جميع القوات الأجنبية ، وندعو إلى إجراء محادثات بشأن إعادة توحيد شطري شبه الجزيرة .

وفي عصر يتسم بقوة تدميرية يمكن أن تقضي على العالم ، يصبح التعاون لتخفيض وسائل الحرب ضرورة حتمية قاطعة . وقد وضع المجتمع الدولي نصب عينيه أولويات محددة بجلاء في مجال نزع السلاح على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ . وعلى رأس القائمة أدرجت ضرورة منع اندلاع الحرب النووية . وقد سبق لدول عدم الانحياز أن أعلنت أن استعمال الأسلحة النووية ، فضلا عن كونه انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، من شأنه أن يشكل أيضا جريمة في حق الانسانية . وتحقيقا لهذا الغرض حثت هذه الدول جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي ، أن توقّع صكاً ملزما تنبذ بموجبه استعمال الأسلحة النووية . وسيكون من المستصوب أيضا ، ريثما يتحقق ذلك ؛ أن تقدم الدول الحائزة على الأسلحة النووية اعلانا رسميا بأنها لن تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وفي الوقت ذاته ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتلمس السبل للوفاء بولايته فيما يتعلق بالبند الخاص بمنع نشوب حرب نووية الذي أحالته إليه الجمعية العامة .

ومن الواضح أنه ما دام سباق التسلح النووي مستمرا ، وما دامت الأسلحة النووية باقية في ترسانات الدول ، سيظل خطر الحرب النووية ماثلا . ولهذا لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق وقف سباق التسلح النووي والمضي إلى نزع السلاح النووي . وقد رحّبنا بالمعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة الأجل والقصيرة الأجل التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في أواخر العام الماضي . إن إبرام تلك المعاهدة ، وإن كان يكتسي أهمية رمزية كبيرة بوصفه يمثل الخطوة الهامة الأولى لنزع السلاح في عصرنا ، لا ينبغي أن ينتقص من كون تلك المعاهدة لا تغطي سوى مجرد ٤ في المائة من الرؤوس الحربية النووية وأن الـ ٩٦ في المائة المتبقية يجري تحديثها بصورة مستمرة وجعلها أكثر دقة وفتكا . ولا ينبغي أن تكون المناسبة مجرد مناسبة لتهنئة الذات بل لبذل جهود متجددة لإزالة ترسانات الأسلحة النووية المتبقية الأكبر بكثير . ولهذا الغرض نحث الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الانتقال بسرعة إلى هدف الـ ٥٠ في المائة المستهدفة في مجال خفض الترسانات الهجومية الاستراتيجية ، وهي النسبة التي حدداها بأنفسهما .

وعلى الرغم من أهمية المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح ، فإن النجاح في ذلك المحفل لا ينبغي أن يستغل لكبح دور الأمم المتحدة في ذلك الميدان . فالأمم المتحدة ، بوصفها المحفل العالمي الوحيد ، لها دور مركزي تضطلع به في جميع المسائل التي تمس البشرية قاطبة . وبالنظر إلى هذا الواقع يؤسفنا أن الزخم الذي ولّدته المفاوضات الثنائية في العام الماضي لم يترجم إلى منجزات ملموسة أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وما فتئت بلدان عدم الانحياز ترى دائما أنه ينبغي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح أن تدعم وتتمم بعضها بعضا لا أن تعوق أو تستبعد بعضها بعضا . وهذا ينطبق بوجه خاص على مسائل نزع السلاح ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لجميع الدول ، مثل معاهدة فرض حظر شامل على التجارب ، ومنع اندلاع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ونزع السلاح النووي والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية ، ووضع برنامج شامل لنزع السلاح .

ويشعر بلدي بالقلق بوجه خاص إزاء التعاون النووي المستمر بين جنوب افريقيا من ناحية وبعض الدول الغربية واسرائيل من الناحية الأخرى . وكما حذرنا دائما ، اعترفت بريتوريا علناً الآن بأن لديها القدرة على انتاج الأسلحة النووية . ولهذا نأمل الآن أن يكفّ المسؤولون عن نقل الخبرة الفنية إلى نظام الفصل العنصري عن مواصلة التعاون معه في هذا الميدان وغيره من الميادين ذات الصلة . إن إضفاء الطابع النووي على جنوب افريقيا لا يشكل فحسب خطرا مباشرا على الجزء الذي ننتمي اليه من قارتنا ، بل يعرقل أيضا تنفيذ اعلان افريقيا منطقة لا نووية ، كما يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين . وتقع على مجلس الأمن مسؤولية بمقتضى الفقرة ٦٣ (ج) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لتأمين عدم عرقلة تنفيذ اعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . وينبغي لتلك الهيئة أن تمضي فورا إلى فرض تدابير تكبح استمرار إضفاء الطابع النووي على جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك نرى أن عرض جنوب افريقيا المقدَّم إلى الدول الثلاث المنضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدخول في مفاوضات حول إمكانية الانضمام إلى المعاهدة ، مجرد خدعة لتأخير تعليق عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولهذا لا نرى حاجة لأية مفاوضات ، ونحث المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعليق عضوية جنوب افريقيا فورا .

وبما أننا ما زلنا نتكلم عن مسألة افريقيا والأسلحة النووية ، أود مرة أخرى من هذه القاعة أن أحتج بشدة على انعدام الشعور لدى الدول الصناعية بإلقاء نفاياتها النووية والسامة في افريقيا . فافريقيا لديها ما يكفي من المشاكل دون أن تصبح مكانا لإلقاء نفايات دول الشمال الغنية . وليس من الإنصاف أن تعاني أشد الدول فقرا من أسوأ آثار التقدم الذي لا تشترك فيه .

والمحيط الهندي منطقة أخرى ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الساحلية وغير الساحلية في المنطقة . وبعد انقضاء سبع عشرة سنة على اعتماد الجمعية لإعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، لا تزال اللجنة المخصصة للمحيط الهندي منهمكة في مجادلات عقيمة حول الإجراءات والمنهجية . وفي غضون هذه الفترة يمضي إضفاء الطابع العسكري من جانب الدول الكبرى على المحيط ، كما يؤجل مؤتمر كولومبو المتوخى مرارا . ونظرا لأن أولئك الذين عارضوا المؤتمر كانوا يحتجون ببؤر التوتر حول المنطقة بوصفها سببا لعدم انعقاد المؤتمر ، فان الحلول في افغانستان والخليج ينبغي ان تمهد السبيل الآن لعقد المؤتمر . ويحدونا الأمل الوطيد في ألا يؤجل المؤتمر ثانية الى ما بعد الموعد المستهدف حاليا وهو عام ١٩٩٠ .

ان الأزمة الحادة التي تلم بالاقتصاد الدولي لم تبدُ منها أية بوادر للانفراج أثناء العام الماضي . ولا يزال النمو إما بطيئا أو غير موجود او حتى سلبيا في معظم البلدان النامية . ولا تزال أسعار السلع الأساسية أقل بكثير من المستويات المقبولة . ولا تزال المديونية الخارجية تحدث أثرا جسيما على اقتصادات البلدان النامية . وأسعار الفائدة المرتفعة قد زادت على نحو فادح من عبء خدمة الديون . وبالإضافة الى ذلك لا تزال تدفقات الموارد تتجه من فقراء الجنوب الى أثرياء الشمال .

ان واقع الترابط يجعل هذه المشكلات مثار قلق لكل بلد . ويقتضي الحل اعتماد مجموعة شاملة من التدابير تعالج جميع جوانب المشكلة وتستهدف استئناف النمو والتعجيل به في البلدان المدينة والنامية . والرقم المستهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي في تدفقات الموارد المالية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، الذي تم الاتفاق عليه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، لا بد من بلوغه عما قريب ، وكذلك الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية ٠,١٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان الأقل نموا ، كما تم الاتفاق عليه في برنامج العمل الاساسي الجديد .

وفي عام ١٩٨٦ اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل الامم المتحدة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا . وقد علقت آمال كبيرة على ذلك البرنامج ولكننا حتى الآن لم نلمس اي انتعاش اقتصادي في إفريقيا رغم التضحيات الجسام التي بذلتها بلدان المنطقة أثناء العامين الماضيين .

وقبل عام فقط ذكرتنا اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بان الفقر كان سببا من الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة الذي نشهده اليوم . فقد يضطر الناس الى قطع الأشجار في الاحراج المدارية نتيجة للضرورة الاقتصادية في تلك المناطق ، ولكن آثار ذلك ستشعر بها نيويورك ولندن وطوكيو على نحو متساو . لقد كثر الحديث هذا العام عن تأثير "الصوبة الزجاجية" أو احتباس حرارة الشمس على الأرض بفعل تدهور الغلاف الجوي . وقد أخبرتنا اللجنة المعنية بالبيئة بأن الطريق المعقول لعكس ذلك الاتجاه يتمثل في رفع مستويات المعيشة في العالم الثالث .

ان الحلول الانفرادية ليست ممكنة . وتقتضي الضرورة حوارا شاملا . ونحن بلدان عدم الانحياز قد نادينا باستمرار بالنهج المتعدد الأطراف ، ودعونا الى استئناف الحوار بين الشمال والجنوب ، وطالبنا بعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل بمشاركة عالمية بهدف تلبية الاحتياجات الإنمائية والتمويلية للاقتصاد الدولي ، ولا سيما فيما يتعلق باقتصادات البلدان النامية . وقد ذكرنا أيضا ان المفاوضات الدولية بشأن مشكلة الدين ، التي تشترك فيها الامم الدائنة والمدينة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والبنوك الدولية الخاصة ، خطوة ضرورية في التماس حل دائم لمشكلة الدين الراهنة .

ونحن من جانبنا في حركة بلدان عدم الانحياز نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بكل وسيلة ممكنة في بدء حوار حقيقي . وقد اجتمعت لجنة عدم الانحياز المعنية بالتعاون الاقتصادي في وقت سابق من هذه السنة في هراري لتقييم حالة الحوار بين الشمال والجنوب وصياغة اقتراحات لإعادة تنشيطها . وأني أوصي بأن تكون هذه الوثيقة الهامة التي تتضمن تلك الاقتراحات موضع دراسة دقيقة وبحث جاد .

بيد ان حركة عدم الانحياز لا تشكل الا جزءا من أسرة الامم . والحل الشامل للأزمة الراهنة في الاقتصاد الدولي يحتاج الى مشاركة الاعضاء قاطبة . ويحدونا الأمل في أن يمتد الى المجال الاقتصادي أثر مناخ الحوار الذي تسنى بفضل الفترة الجديدة من ذوبان الجليد في العلاقات بين الدولتين العظميين . ولهذا لاحظنا بإحساس بالأمل النسمات الرقيقة التي هبت من قمة مجموعة السبعة التي عقدت في تورونتو . فالاقتراحات التي صدرت عنها وان كانت محدودة ، والتي توخت إلغاء الدين الرسمي لأقل البلدان نموا في افريقيا جنوبي الصحراء ، قد كشفت عن حساسية نأمل ان تصبح جزءا من النهج الذي تتبعه البلدان المصنعة إزاء مسألة أزمة دين العالم النامي برمتها .

وان الاستعراض متوسط الأجل الذي يجرى في وقت لاحق من هذه السنة لجولة اوروغواي للمفاوضات التجارية ، سيتم في اجتماع يعقد على مستوى رفيع في مونتريال . ويتيح هذا الاجتماع فرصة فريدة للبلدان المتقدمة والنامية لتقييم التنمية في جولة اوروغواي الحالية ، ولتجديد التزاماتها بالتماس حلول دائمة لهذا الداء الذي يلم بالنظام التجاري الدولي الراهن . وتقتضي الضرورة الماسة في هذه المفاوضات ان نتجنب بأي ثمن النهج التي تسعى الى إلغاء روح التعاون الدولي أو طابع تبادل المصالح بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وينبغي مقاومة كل محاولة للانتقاص من المادئ الطويلة الامد او مبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة من أجل المصالح الذاتية .

وقد قُطعت خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة في إدراك الجانب المفاهيمي للخطر الذي تمثله هذه المشكلات الاقتصادية على السلم والأمن الدوليين . ولقد آن الأوان لترجمة هذه المفاهيم الى سياسات عامة . ونحن في حركة بلدان عدم الانحياز نقف على أهبة الاستعداد لتقديم مشاركة بناءة في تلك العملية . واننا واثقون بأن هناك آخرين على استعداد للإنضمام الينا .

وأود الآن أن أعود الى موضوع الأمم المتحدة ومفهوم التعددية . ان الثمانينات ستسجل في تاريخ هذا القرن بوصفها عقد التراجع عن التعددية . ويعتقد الكثيرون مما ان هذه الظاهرة بلغت ذروتها في الثمانينات وأنها آخذة في الانحسار . ولكن الواقع للأسف ليس مطمئنا . فلا تزال الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية خلقت عمدا . وقد تحول الأمين العام الى متسول يقدم قبعته لجمع الأموال حتى يتلافى إغلاق أبواب المنظمة . وهذا أمر غير لائق على الإطلاق . ويزيد من غرابته انه يأتي في الوقت الذي يتزايد فيه دور الأمم المتحدة في إزالة الأخطار المحيطة بالسلم والأمن الدوليين .

وإني أناشد كل الدول الأعضاء أن تساند الأمين العام بالوفاء الكامل بالتزاماتها القانونية التي قطعتها على نفسها بمقتضى الميثاق .

وبهذه الملاحظة اسمحوا لي بان أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام حركة عدم الانحياز بالمثل السامية لهذه الهيئة . وأود ان أؤكد لكم استمرار دعم حركة بلدان عدم الانحياز لكم في الاضطلاع بمهامكم الصعبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود ان اشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الهام الذي القاه للتو .

اصطُحب السيد روبرت غ. موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد لوندونيو باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية ان اعرب لكم يا سيادة الرئيس باسم كولومبيا شعبا وحكومة عن أحر التهاني لانتخابكم لرئاسة هذه الجمعية . اننا جميعا على ثقة من ان ما تتمتعون به من كفاءة معروفة واخلاص للقيم الديمقراطية سيسهم في نجاح عملنا .

تنعقد الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة في جو من التفاؤل ولده مناخ الانفراج الناتج عن الاتفاقات المعقودة بين الدول العظمى . فهذا المناخ والمساعي الذكية التي يبذلها الامين العام يعيدان الثقة والايمان بمنظومة الامم المتحدة .

وفي اعتقادنا ان هذا الوقت مناسب لنجعل من هذا المحفل مركزا للتفاهم العالمي ، لا مجرد محفل يواصل السعي الى تجنب المواجهة وتشجيع تسوية الصراعات ، بل أن يكون مكانا حقيقيا للتوفيق نجد فيه الاداوات التي تكفل بطريقة فعالة سلما حقيقيا ومستقرا ودائما لجميع الدول . وعلى الرغم من ان هذه المنظمة قدمت الدليل على انها تمتلك الطاقة والقدرة على اجراء تغييرات هامة واقتراح تدابير مقنعة لاقامة مستويات معيشية اعلى وانماط افضل للتنمية تناسب مختلف مناطق العالم ، لا بد ان تكون الدول العظمى على استعداد لاستخدام هذه الاداة الفعالة لتحقيق هذه الاهداف .

ونرجو أن يكون ما نشهده تعزيزا للأمم المتحدة من شأنه ان يسند اليها ذلك الدور الذي لم تضطلع به من قبل في الحفاظ على السلم وتحقيق التنمية العاجلة للبلدان الفقيرة في هذا الكوكب .

ان بلدان العالم الثالث ، اذ تسعى الى توطيد العملية الهشة لتنميتها ، تواجه ظواهر تمثل تهديدات مؤلمة لها في مجالات حيوية مثل الازمة الغذائية والعنف والتخلف والمشاكل الاقتصادية ، وفي بعض الاحيان عدم الاستقرار السياسي .

ومما لا يقل أهمية عن ذلك الحالة الناجمة عن العوامل المزعزعة للاستقرار مثل الارهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات . ومن شواغلنا الرئيسية في هذا الصدد كيفية حصول ممثلي المجموعات التي تشترك في هذه الممارسات على الموارد التي تهدد بها النظام القانوني والمؤسسات الديمقراطية . ان الاتجار الشرير الطائش بالأسلحة ، الذي يجري دون اية رقابة في جميع ارجاء العالم ، ينطوى على عناصر هدامة يمكن أن تنزل أفدح الأضرار بالبلدان التي تجري فيها هذه الممارسات ، كما أنه يمكن أن يزعزع الحكومات الديمقراطية المنتخبة شعبيا ، عن طريق التدخل في شؤونها الداخلية .

وعندما ننظر الى هذه المشكلة يبدو النفاق العالمي واضحا ، لان نفس هذه البلدان التي تدعي أنها تحمي السلم والأمن هي التي تقوم في بعض الأوقات بتوريد السلاح الى هؤلاء المقاتلين ، بينما هي تدمرهم في أجزاء أخرى من العالم . وفي أحيان كثيرة يشجع بعض صانعي الأسلحة الجوانب التجارية من هذا الاتجار ، ويقع العالم كله ، دون أي استثناء ، ضحية لظاهرة تغذيها أساسا المصالح الاقتصادية والجشع الذاتي . ولهذا السبب فإننا نعتقد أن هذا الموضوع تجب معالجته ومواجهته بشجاعة ، لاننا لا نستطيع الاستمرار في تجاهل خطورة هذه المسألة أو إغفال عواقبها المؤذية ، في حين أن الدول الكبرى تقوم في الوقت ذاته ، وعلى المسرح الدولي ، بتدمير جزء من ترساناتها النووية .

ونود بالمثل أن ندين استخدام الأسلحة الكيميائية . فليس هناك من حجة يمكن أن تبرر استخدامها . ونحن نناشد هذه الجمعية أن تشجب وتدين لا أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة فحسب ، وإنما أيضا تلك الامم التي تقدم المواد الخام والمساعدة التقنية اللازمة لتصنيعها ، لان المسؤولية في هذه الحالة مشتركة بالتساوي بين الذين يستخدمون هذه الأسلحة والذين يسهلون استخدامها لدوافع الربح أو لأي سبب آخر .

ونحن نؤكد من جديد التزامنا غير المشروط بحسم المنازعات عن طريق اجراءات التسوية السلمية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . ونكرر الإعراب عن أملنا المستمر في أن يمكن التوصل الى تفاهم بشأن الصراع في أمريكا الوسطى على أساس المبادئ الثابتة لعدم التدخل وتقرير المصير للشعوب .

وبناء على ما تقدم فإننا نؤكد التزامنا المشترك ، مع مجموعة من البلدان الديمقراطية الاخرى في أمريكا اللاتينية ، باقامة آلية تشاور وتنسيق سياسية دائمة لصون استقلال بلداننا ومركزها المحترم ، ولضمان مستقبل يعمه السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للأجيال المقبلة .

ونحن اليوم نعرب عن الأمل في أن تستأنف المفاوضات الرامية الى حسم مسألة السيادة على جزر مالفيناس في أقرب موعد ممكن . وإنكم ، سيدي الرئيس ، تعرفون تماما أن بلدي يؤازر بلدكم في هذه المساعي .

ونسجل أيضا ارتياحنا الى المؤشرات المطمئنة بشأن الحوار البادئ في شبه الجزيرة الكورية ، وسوف يسعدنا أن نسمع في هذه الدورة وجهات نظر ممثلي الطرفين المعنيين .

ونحن نشاطر العالم كله مشاعر الارتياح والتفاؤل بشأن الحلول التي تتبلور الآن فيما يتصل بصراعات حساسة ، مثل الصراع في افغانستان والجنوب الافريقي والصحراء الغربية ، وبالطبع وقف الأعمال العدائية في الحرب الدائرة بين ايران والعراق . ولنأمل أن نتمكن في العام المقبل من الترحيب بيننا في هذه القاعة بممثلي ناميبيا الحرة .

ويحدونا الأمل في أن يتصرف مجلس الأمن في حالة أي صراع آخر ، تمشيا مع نصوص الميثاق ، بنفس روح المصالحة ، بغية تعزيز السلم لكل بني البشر . ويجب أن يستفاد من جميع إمكانات مجلس الأمن استفادة تامة .

وعلى أساس هذا الاقتناع رشحت كولومبيا نفسها لأحد مقاعد مجلس الأمن المخصصة لأمريكا اللاتينية . وتشعر كولومبيا أنها ستتمكن في ذلك المنصب من الإسهام البناء ، في السنتين القادمتين ، في حسم المشاكل التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان . ويشرفنا أن ترشيحنا قد حظي بالتأييد الاجماعي من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ونأمل بالمثل أن نكون جديرين بثقة هذه الجمعية وبتزكيتها .

إن مسألة جنوب افريقيا والفصل العنصري مدرجة مرة أخرى على جدول أعمال هذه الجمعية ، وهذا حق لا نزاع فيه ، لانه على الرغم من أننا نرى أن جنوب افريقيا ليست المكان الوحيد في العالم الذي يوجد فيه تمييز عنصري ، إلا أن التمييز العنصري في جنوب افريقيا يتخذ شكلا فريدا في بشاعته ، ومن ثم فهو لا انساني ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية .

ولهذا فإننا نؤكد من جديد تضامننا مع شعب جنوب افريقيا الذي يعاني من آثار النظام الحالي الفاسد ، ومع بلدان الجنوب الافريقي المنخرطة في هذا الصراع بصورة مباشرة .

إننا ملتزمون التزاما صلبا بايجاد صيغ ناجعة فعلا لتعزيز السلم . ونحن ملتزمون بصفة خاصة بتحديد تدابير التعاون الدولي التي يمكن أن تؤدي الى تحقيق التنمية العاجلة والمتوازنة في كل بلدان العالم الثالث . ولهذا السبب يسرنا أن نتمكن من إعلام هذه الجمعية بأن الطلب الذي تقدم به رئيسنا ، السيد فيرخيليو باركو ، في خطابه أمام هذا المحفل منذ عامين ، عندما دعا الى عقد اجتماع " ... يحضره كل المسؤولين في كل وكالات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة لوضع القواعد لبرنامج عمل عاجل للقضاء على الفقر المدقع ، وبهدف خاص وهو تقديم هذا البرنامج الى حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي" . (A/41/PV.18 ، ص ١٦) - هذا الطلب قد آتى ثماره عندما انعقد في الشهر الماضي ، في كارتاخينا دي انديا ، المؤتمر الاول لأمريكا اللاتينية والكاريبي الخاص بالفقر المدقع . وبناء على طلب المشاركين في هذا المؤتمر ، فسوف أطرح نتائجه أمام هذه الجمعية لتنظر فيها .

وفي هذا السياق ، نعتقد أن مسألة الديون الخارجية التي تشكل مصدرا يوميا متعاظما للقلاقل والتعقيد ، يجب أن تعالج دونما إبطاء . وقد كانت الصدمة في الآمال دون غيرها هي التي أدت الى أن تترك هذه المسألة في أيدي من ليس أمامهم خيار سوى أن يعلنوا عجزهم إزاء تعهدات لا يمكن خرقها . ولن تفيد اللامبالاة ولا الغموض في تحريرنا من هذه الهوة السحيقة التي أردانا فيها خطأ اقتصادي فادح لابد من أن يعالج تداركه المدينون والدائنون معا في نفس الوقت .

وثمة نقطة مشابهة لابد من ذكرها فيما يتصل بالاتجار بالمخدرات . فليس من الممكن إلقاء عبء هذه المعركة ، كما حدث بنفاق لا مثيل له ، على عاتق مجموعة صغيرة من البلدان التي ليست مجتمعاتها هي التي لجأت الى استخدام المخدرات لأنها لا تشعر بالرضا رغم عيشها في بحبوحة . ويجب أن يتشاطر الجميع مسؤولية خوض الحرب ضد الاتجار بالمخدرات ، وأن يتم ذلك جنبا الى جنب مع فرض الرقابة الفعالة على تحريم الاستهلاك . ونحن نشعر بالامتنان إذ نرى أن هذا الموقف تتشاطره الآن كامل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وأن الأصوات ترتفع مسموعة ، مما يجعلنا نأمل في أن تقبل الامم المستهلكة بصورة قاطعة في المستقبل مسؤولياتها في هذا الصدد .

إن كولومبيا ، وهي واحدة من أعرق وأقوى ديمقراطيات أمريكا اللاتينية ، تلتزم - في خضم تهديدات الارهاب والاتجار بالمخدرات - بحماية حقوق الانسان وتعزيزها . ونحن نؤيد بقوة ودن قيد أو شرط أنشطة الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الانسان ، ولكننا نحذر من أن محاولة البعض تسييس هذه الجهود لخدمة مصالح معينة لابد من وقفها إذا ما أريد التوصل حقا الى الرقي بحقوق الانسان .

إن مناخ التفاؤل السائد حاليا يدفعنا الى اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٠ ، تكرس للتنمية . ونعتقد أن عقد اجتماع من هذا النوع من شأنه أن يمكننا من التوصل الى تقييم موضوعي للحالة الاقتصادية العالمية وللتدابير اللازمة للتعجيل بالتنمية في أكثر البلدان فقرا . وطالما أن الانسان مازال يعاني من الجوع والتشرد والمرض ، فإن من يملكون الموارد لا يمكن أن يظلوا مكتوفي الأيدي . ولا بد أن يكون التضامن شرطا مسبقا لكفالة استمرار بقاء الشعوب والأمم .

السيد شيفرنادزه (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أؤدي واجبي الاول بتهنئتكم على انتخابكم لهذا المنصب المشرف والهام ، منصب رئيس الجمعية العامة للدورة الحالية .

إننا نجتمع في وقت فريد من نوعه ؛ وقت قد يبدو غير متميز في تقويم أعمال منظمتنا ، ولكنه حافل بالاحداث غير العادية التي يمكن أن تصبح معيارا لحياة البشر إذا نجحنا في تحويلها الى اتجاه . وهذا في رأينا ينبغي أن يكون المرمى الرئيسي للدورة الحالية ، التي تمثل للمجتمع الدولي من أوجه عديدة حدا فاصلا بين عهدين . وأنا أشير هنا الى تقويم عالمي جديد يجري انشاؤه بجهود الدول والشعوب ، جهود الامم المتحدة .

في الكوميديا الروسية الكلاسيكية "الويل من العقل" ، تصيح إحدى الشخصيات "كل التقاويم كاذبة" . ولكن التقويم الذي بدأنا نصوغه اليوم لا يكذب علينا ، لأنه ينبئ بتغير يحدث في العالم : تغير جاء نتاجا للعقل . في هذا التقويم نجد قمة

موسكو التي تبادل فيها ميخائيل غورباتشوف ورونالد ريغان صكوك سريان المعاهدة المتعلقة بازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ؛ وإبرام اتفاقات جنيف المتعلقة بالتسوية السياسية حول أفغانستان ؛ وأول تدمير علني في التاريخ للقذائف النووية ؛ ووقف إطلاق النار في الحرب بين إيران والعراق .

كل ذلك جاء نتاجا للعقل والمنطق ؛ نتاجا لفكر سياسي جديد تجاوز تراث الماضي الأسود ، وأخذ يدمر "صور العدو" المتبادلة التي كانت قائمة ، وبدأ يصوغ صورة "الشركاء المتعاونين" .

لقد جعل ذلك من الممكن التناقش بشأن عالم بغير أسلحة في السياق البازغ لنزع السلاح الحقيقي ، وهو ما اتضح مؤخرا في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وهو يوفر لنا فرصة الاختتام الناجح لاجتماع فيينا ، الذي يعد معلما رئيسيا في عملية مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا .

كل ذلك حدث في عام ١٩٨٨ ، الذي شهد أحداثا أخرى كثيرة بارزة . فقد شهد هذا العام أيضا المحادثات الرباعية بشأن الجنوب الافريقي ، والتحرك صوب تسوية سياسية حول كمبوتشيا ؛ وشهد اتصالات لحسم مشاكل قائمة في شبه الجزيرة الكورية ، وحوارا بين زعيمي الطائفتين في قبرص المقسمة ، اللتين كان يبدو حتى وقت قريب أن من العسير التوفيق بينهما ؛ كما شهد الاستجابة البناءة لمبادرة الامين العام للأمم المتحدة ، المتعلقة بتسوية مشكلة الصحراء الغربية .

وسأسمح لنفسي بأن أدخل ضمن أحداث هذا العام الهامة مؤتمر الحزب في بلادي ، الذي كانت النتيجة الرئيسية التي توصل إليها هي أن سياسة إعادة الهيكلة (البيريسترويكا) لا يمكن الرجوع عنها ، سواء في سياستنا المحلية أو الخارجية . هناك في داخل بلادنا تغير جذري - وأنا أقتبس هنا كلمات ميخائيل غورباتشوف - أسفر عن اتباعنا لنهوج جديدة تجاه الشؤون الدولية أيضا . وإن التقويم الذي استرعيت انتباهكم اليه هو نتيجة من نتائج تلك العملية .

ومنذ عامين قلنا هنا إن الاعتبارات المتعلقة بالمجموعات أو الكتل والاعتبارات الأيديولوجية قد بدأت تفسح المجال أمام فهم للسلام باعتباره القيمة العليا . فالسلام الذي يترجم من لغة البيانات والاعلانات الى عمل فعلي هو وحده الذي يمكن ان يمنح البشرية فرصة للبقاء . وقد اغتنم الاتحاد السوفياتي هذا الاتجاه العالمي وقرنه ودعمه بالبيريسترويكا ، وهي مسيرته نحو التجديد .

واليوم ، فإن العالم يتغير على أسس جديدة . وقد أصبح من الممكن تجنب خطر نشوب الحرب عن طريق الجهود المشتركة للدول وتنفيذ مبادئ الفكر السياسي الجديد . ويرجع ذلك الى حد كبير الى الارادة السياسية التي أبداها زعماء الدول ؛ ولا يسعني هنا سوى أن أوافق على الملاحظات التي ذكرها الرئيس ريغان بالامس عن الاثر المفيد للحوار السياسي السوفياتي الامريكي على تلك العملية .

إننا الآن نمضي قدما نحو الأمن الشامل ؛ وهذا أمر يتطلب التعاون الدولي الحقيقي . ولا بد لهذا التحالف العالمي الشامل من أن يسمو فوق مستوى الخلافات التي تعتبر - على حد تعبير ألبرت أينشتاين - بالغة الضآلة إذا قورنت بالخطر الذي يتهددنا جميعا .

ومما ييسر تشكيل هذا التحالف بروز آليات للتفاعل بين الدول والشعوب ، عن طريق الأمم المتحدة ومؤسساتها في المقام الأول . ووحدة التشغيل الرئيسية لهذا التحالف ، بل آلته المحركة ، وقلبه النابض ، توجد هنا ، في بيتنا هذا ، بيت السلام ، الذي يضم كذلك أولئك الذين وحدوا السبل المؤدية الى تدعيم قوة أدوات صنع السلام ، ونحن نشكرهم على ذلك .

بيد أنه لا توجد وسيلة للتعبير عن الامتنان أفضل من جهد جماعي لتعزيز دور اللجنة المعنية وجعلها أكثر قوة ، لا باعتبارها محفلا دوليا فريدا فحسب ، وإنما أيضا باعتبارها بالمثل مركزا عالميا فريدا لضمان الأمن العالمي والاقليمي وأمن كل بلد على حدة .

وبهذه الصفة ، ينبغي للأمم المتحدة ، في رأينا ، أن تضطلع بدور أكثر مباشرة وفاعلية في القضاء على التهديد الرئيسي الذي يواجه البشرية - وهو التهديد بكارثة نووية .

ونحن نود أن نرى مزيدا من المشاركة من جانب الامم المتحدة في عملية نزع السلاح النووي ، وفي الوصول إلى اتفاق عالمي بشأن وقف وحظر إجراء التجارب على الأسلحة النووية ، وفي إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم .

أما الفضاء ، فينبغي أن يكون من اهتمامات الأمم المتحدة التي تحظى بالأولوية . فللمجتمع الدولي مصلحة حيوية في الحيلولة دون جعله ساحة للتنافس العسكري ؛ ومازال القيام بهذا ممكنا حتى اليوم ؛ أما غدا فسيكون الوقت قد فات .

لقد دعا الاتحاد السوفياتي إلى إقامة منظمة عالمية للفضاء يمكن أن تتضمن مركزا للتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، وتقام على أساس رادار كراسنويارسك ، كما اقترح ميخائيل غورباتشوف .

ونحن ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تحذو ذلك الحذو . وبالتالي تقلل مخاوفنا فيما يتعلق بمنشآت الرادار التابعة للولايات المتحدة في غرينلاند وبريطانيا العظمى . وبهذه الطريقة فإننا لن نرسي أساسا ماديا للتعاون الدولي في الفضاء فحسب وإنما سنعزز أيضا نظام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ويمكن لهذه المنظمة أن تشارك بطريقة عملية في حل مسألة الحد من الأسلحة التقليدية . ويؤيد الاتحاد السوفياتي فكرة إنشاء سجل في إطار الأمم المتحدة لمبيعات الأسلحة التقليدية ونقلها ، وهو على استعداد أيضا للمشاركة في وضع المعايير لهذا السجل .

إن سباق التسلح لا يمكن كبح جماحه دون فرض رقابة على استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية للأغراض العسكرية . ونحن نؤيد الاقتراح الذي عرضته الهند وبلدان أخرى بتشكيل فريق ، تحت إشراف الأمين العام ، للقيام بالتقييمات والتنبؤات في مجال التكنولوجيا الجديدة .

وسوف ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى كل هذه المهام إذا ما نظرنا نظرة جديدة إلى الجوانب العملية لعملنا . فأولا وقبل كل شيء ، ينبغي للجمعية العامة ، بوصفها إحدى أهم الهيئات الرئيسية للمنظمة ، أن تزيد زيادة كبيرة في مشاركتها في إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لحل المشاكل الدولية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق تجديد وتحسين وسائلها وإجراءاتها .

ولا يوجد هنا سوى معيار واحد - هو أن تكون القرارات مثمرة ويجري التوصل إليها واعتمادها على نحو ديمقراطي . ومن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه اعتماد قدر متزايد من قرارات الأمم المتحدة بتوافق الآراء ، وإن كان من الأهمية بمكان أيضا عدم التقليل من قيمة قرارات الجمعية العامة التي تعتمد بالتصويت .

ومن الضروري أيضا إعادة تنشيط أعمال مجلس الأمن ، وضمان تفاعل أوثق بين أعضائه وفي المشاورات التي تجرى بين أعضاء المجلس الدائمين الخمسة ، والتي يحضرها الأمين العام ، سيكون من المفيد إجراء استعراض دوري للأوضاع في مناطق النزاع ، وتحديد التدابير ذات الأولوية لتحسين تلك الأوضاع . وهناك حاجة ملموسة لعقد اجتماعات دورية لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية ، وعلى النحو المتوخى في الميثاق .

وإن فكرة عقد اجتماعات خاصة موسعة لمجلس الأمن في مناطق التوتر جديرة بالنظر . ويمكن لهذه الاجتماعات أن تعقد أيضا في عواصم الدول الأعضاء الدائمين في المجلس . ويؤكد الاتحاد السوفياتي استعداده لاستضافة مثل هذا الاجتماع في موسكو .

إننا جميعا مدينون للأمم المتحدة ، ومن مصلحتنا المشتركة أن نسدد ديوننا . وفي مقدورنا أن نسددها بالكامل إذا أمكننا - بالاضافة إلى سداد أنصبتنا المالية

بالدولار - استثمار الأفكار المبدعة في أنشطة مؤسسات المنظمة ، وإحياء وظيفتها الرئيسية بوصفها مركزا لتسوية النزاعات الدولية عن طريق الجهود المتضافرة الموحدة .

فلنطرح جانبا إذن كل تباك على الامتيازات الوطنية المقدسة . وان الاتحاد السوفياتي لمن أقوى الدعاة إلى تعزيز السيادة الوطنية ، وبخاصة حيثما كان انتهاكها مشارا لشديد الالم . فنحن نعتبر أن من أنكر الامور التي تستحق شديد الاعتراض الوجود العسكري الأجنبي والقواعد العسكرية في أراضي دول أخرى ، وكذلك انتهاك السيادة الوطنية عن طريق الوصول غير المعلن لأسلحة نووية في بلدان أخرى أو نقلها عن طريق موانئ تلك البلدان . وقد أعلنا بوضوح ما نعتقده ، وهو : أن أي وجود عسكري يجب أن يكون قاصرا على الحدود الوطنية .

ولكن ما نتكلم عنه الآن هو تفويض طوعي لجزء من الحقوق الوطنية لصالح الجميع ، أي اننا ندعو إلى أمر يبدو منطويا على تناقض ظاهري ، وهو تعزيز الأمن الوطني مع تعزيز الأمن العالمي في الوقت نفسه .

إن تشابك الأحداث في عالم متكافل يجبرنا بصورة متزايدة على تفويض بعض امتيازاتنا الوطنية إلى منظمة دولية ، وهو أمر يحدث بالفعل في الحقيقة . فلقد خرج النشاط العسكري من نطاق الأسرار المحظورة . ذلك أنه بعد تخطي "حاجز التحقق" والبدء في عملية نزع السلاح الفوري الحقيقية ، فإن كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وهولندا ، قد تخلت عن بعض حقوقها عندما سمحت بالتفتيش على المنشآت في أراضيها . وقد جرى هذا لصالح الأمن العالمي .

إن العالم ، إذ يضع في المجال العسكري قواعد مصارحة جديدة لم يكن من الممكن تصورها من قبل ، إنما يتحرك دون شك صوب إنشاء حق سيادي مشترك - هو الحق في البقاء . وعندما يجلس وزير الدفاع في الولايات المتحدة الامريكية على مقعد قيادة

قاذفة قنابل سوفياتية بالغة السرية ، وبزور رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفياتية بالمثل قاعدة سرية تابعة للولايات المتحدة ، يصبح هذا أمرا أكبر من مجرد تبادل للمجاملات بروح العصر ، إذ يعني أن القضاء على السرية أصبح عامل أمن .

ونحن نستخلص هذه النتيجة من الاقتناع بأنه لم يعد من الممكن اليوم تحقيق أهداف سياسية بوسائل حربية . وببساطة ، فإن الحرب لم تعد في واقع الأمر أداة صالحة لتنفيذ سياسة عقلانية .

ولننظر إلى هذا من منظور الصراعات الإقليمية . فبينما تشتعل تلك الصراعات وتتطور بطرق مختلفة ، فإنها لا تزال تحمل واحدة من السمات المشتركة - هي أنها تستمر لفترة بالغة الطول إلى درجة لا تحتمل ، دون أن تؤدي إلى نتائج سياسية إيجابية .

ومع هذا ، فإن النتائج السياسية الايجابية تتحقق بسرعة عندما يخلي التدخل في الصراعات الإقليمية الطريق لجهود المجتمع العالمي لتعزيز تسويتها . وينبغي ألا يعوق هذه العملية أحد .

وفي هذا السياق ينبغي أن نتكلم عن أفغانستان .

إن اتفاقات جنيف ليست مجرد مثال محلي منعزل لتسوية صراع اقليمي ، بل هي الخطوة الأولى في تفاعل متسلسل يمكن أن يؤدي الى عالم أكثر تمتعا بالصحة . فهي بداية واعدة جديدة في السياسة العالمية تشهد على حدوث تغيير نوعي في الفكر السياسي ، ورسالة أنباء سارة الى مناطق أخرى من العالم . وأي انتهاك لاتفاقات جنيف تقوض تلك المنجزات .

إن الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان ملتزمتان ، حرفيا وباخلاص ، بما تفرضه عليهما تلك الاتفاقات . ولا حاجة إلى البرهنة على ذلك . ومع هذا ، تجري محاولات لتغيير الصيغة التي أرستها اتفاقات جنيف تغييرا تعسفيا ، الأمر الذي يغير معناها تغييرا كبيرا .

فبمجرد أن بدأ انسحاب القوات السوفياتية ، بدأ خط انتاج مستمر لا يتوقف من الانتهاكات . وقائمة هذه الانتهاكات تفند تماما التأكيد الذي استمعنا اليه هنا أمس من أن إراقة الدماء تناقصت في تلك المنطقة . فالذي حدث ، على العكس من ذلك ، أن الارهاب أخذ في التعاظم بشدة ، وهو ارهاب يوجه - على نحو متزايد - ضد المدنيين .

وتبين هذه الظروف الواقع المتمثل في أن التزام أحد الجانبين التزاما دقيقا بتعهداته ، يخلق ظروفا تتيح للآخرين ارتكاب جرائم جديدة ، أبغضها القضاء على الآمال التي تحققت بشق الأنفس . وذلك ما لا ينبغي السماح بحدوثه ، ولا ينبغي السماح بكسر سلسلة تسوية الصراعات التي تولدت عن أفغانستان .

نحن لا نشكو لأحد ، ولدينا من الوسائل ما يمكننا من أن نضع الأمور في نصابها . إلا أننا نشعر اننا مسؤولون أمام الأمم المتحدة ، وبالتالي فإننا نتوجه بندائنا اليها .

والذي نقترحه أن يقوم الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن في اجتماع يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة ، بمناقشة مسألة الالتزام باتفاقات جنيف . وسيكون من المناسب ايضا أن يدعى الى ذلك الاجتماع ممثلو الأطراف المعنية مباشرة .

إن المشاركة العميقة من جانب الامم المتحدة في حسم المشكلات الدولية الرئيسية قد ألقت الضوء على الحاجة الماسة الى آليات جديدة للتحقق والرقابة ، ولذا نقترح النظر في فكرة إنشاء وكالة دولية للرصد والتحقق ، في إطار الامم المتحدة .

ويمكن أن تكون الأطر المرجعية لتلك الهيئة عريضة للغاية فعملية نزع السلاح والأمن بكل جوانها آخذة في التحول ، على نحو متزايد ، الى عملية تعددية ودولية بحق . ولذا ينبغي أن تكون مؤسسة الرصد والتحقق دولية ايضا .

وهناك بلدان كثيرة تشعر بالحاجة الى ذلك ، ومن هنا كان إقتراح اليابان تلك الفكرة المثيرة للاهتمام الخاصة بالرصد الزلزالي على نطاق عالمي للتفجيرات النووية . كما أن فرنسا تطرح فكرة نعتبرها معقولة خاصة بانشاء نظام دولي لرصد التوابع الاصطناعية .

وتلك أفكار مثيرة للاهتمام ولكن كيف تنفذ ؟ الاقرب الى حاجة العقل أن تدمج نظم الرصد هذه في آلية عالمية للرصد والتحقق تعمل تحت اشراف الامم المتحدة أو في إطار هيكلها .

فالتحقق لم يعد مسألة تفضيل ، بل بات مطلبا حتميا من متطلبات عصرنا . ومن حتميات العصر البحث عن أشكال وطرائق لتنمية مجتمعات تتفق والمتطلبات الحديثة . ويصدق هذا ، بالتأكيد ، على الاشتراكية ، لكنه ينطبق ، بنفس القدر ايضا ، على النظم الاجتماعية السياسية الأخرى . ولئن كنا نحن نتغير وفقا لمصالحنا الخاصة والمصالح الدولية ، فمن حقنا أن نتوقع نفس النوع من إعادة الهيكلة (البيريسترويكا) من الآخرين .

وعن طريق فصل الغث عن الثمين والتمييز بين الاختيار الصائب والاختيار الخاطئ ، وبين الانجاز والتدهور ، نمارس الحكم على الماضي بلا رحمة . وممارسة النقد الذاتي قاعدة قويمة لدى الساسة الذين يؤمنون بشعوبهم ويريدون من هذه الشعوب أن تصدقهم . لكننا نتوقع من بعض قادة الدول الذين يخاطبون المجتمع الدولي أن يمارسوا ، على نحو مماثل ، عملية النقد الذاتي عند تقييم الماضي .

ومن المناسب أن نذكر ذلك في العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية للاعلان العالمي لحقوق الانسان التي يحتفل بها البعض باعادة التأكيد على سيادة القانون ويحتفل بها البعض الآخر بالقاء الخطب التي يدعي بها انه منزّه عن الخطأ .

وبوسعنا أن نذكر قائمة بالصكوك الدولية العديدة المتعلقة بحقوق الانسان التي لم تصادق عليها بعض البلدان التي يمثلها هنا عدد من المتكلمين . كما يمكننا أن نتكلم عن الممارسات المستمرة لانتهاكات الحقوق المدنية في تلك البلدان . لكننا نفضل أن نتكلم عن أنفسنا .

إن سيادة القانون حجر الزاوية في التجدد السياسي في بلادنا . وانشاء دولة تقوم على حكم القانون أمر ينعكس ايضا انعكاسا مباشرا على سياستنا الخارجية .

ففي بلادنا يجري إنشاء آلية دستورية مخولة بوضع واعتماد القرارات الاستراتيجية لسياستنا الخارجية . كما ان المسائل الخاصة بالميزانيات العسكرية ، واستخدام القوات خارج البلاد ، وتطوير القوات المسلحة ، ستكون هي الاخرى محل تدقيق دستوري وقانوني .

فبالنسبة الينا ، لا انفصال لمبدأ سيادة القانون عن سياسة اضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعنا . فبزوغ دولة تنبني على حكم القانون مرتبط بالرغبة العالمية في تأكيد سيادة القانون الدولي باعتباره المعيار لبقاء الانسان . ونحن نرى أن الضمانات القانونية تأخذ مكان الصدارة بين الضمانات العسكرية/السياسية ، والاقتصادية ، والانسانية ، والبيئية ، التي تكفل الأمن العالمي .

فمنطق هذا التحرك هو السير قدما من اقامة دول تنبني على حكم القانون الى اقامة عالم يتأسس على حكم القانون .

ويمكن ان تكون نقطة البداية على هذا الطريق وضع برنامج رئيسي طويل المدى لتطوير القانون الدولي ، وهو برنامج يمكن أن يعبر عن توجهه شعار يقول "الأمن والثقة والتعاون من خلال القانون" .

ولابد ايضا ان نعمل بمثابرة على تعزيز فعالية محكمة العدل الدولية على أساس وضع نهج مشترك تنتهجه الدول جميعا تجاه هذه الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يكون استكمال وضع مدونة تحدد ما يعتبر جرائم ضد سلم وأمن البشرية بمثابة خطوة رئيسية صوب هذا الهدف .

وقد لا يكون لدور القانون من الاهمية مثل ما يتصف به كوسيلة لتأمين حرية الاختيار التي تعتبر المحور الاساسي للتفكير السياسي الجديد . لأنه كيف يمكن ان تتوافر للانسان حرية اختيار طريقه في حالات ينتهك فيها القانوني الدولي باستمرار ، كما هي الحال في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وأماكن أخرى ؟

إن حرية الاختيار تستعصي على التقيد داخل حدود أيديولوجية أو مناطق جغرافية . ولا يمكن منعها بأية حملات "صليبية" ، ولا سبيل إلا الاعتراف بها ، فهي من المطلقات ، ولا يعادلها في ذلك إلا احترامنا المطلق لها بصرف النظر عن توجه أي دولة بعينها .

ونحن اذ نعرف حرية الاختيار بأنها الحلقة المفتاحية الرئيسية من الفكر السياسي الجديد ، نأمل أن نستخدم هذا المفتاح لفتح الابواب العديدة التي ظلت موصدة بإحكام حتى الآن . إن الاعتراف بتنوع المصالح وأولوية القيم الانسانية العالمية وسيادة الوسائل السياسية في حل المشكلات الدولية واحلال الحوار محل المواجهة ، أدت ، بالاشتراك مع بعض العناصر الأخرى من الفكر السياسي الجديد الى إحداث تغييرات ملموسة ، نأمل ان تكون إيجابية لا رجوع فيها .

الا أن نيران أسلوب محاكم التفتيش السياسية مازالت متوهجة في العالم ، بل إن البعض قد يحاول أن يسوق الى المحرقة أمما وحركات بأكملها تهمتها الهرطقة فيما عمدت اليه من اختيار حر لمسلكها في الحياة ، ومن ثم تنصب عليها حمم قذائف الأيديولوجيا لتسحقها بقوة لا تعادلها سوى قسوة بلطة جلاد العصور الوسطى . وأود أن أشدد في هذا المقام على أن تعاطفنا ينحاز الى اولئك الذين يسعون الى بلوغ حرية الاختيار .

لماذا ، على سبيل المثال ، يحق للشعب الامريكي العظيم أن يكون له حلمه الكبير في حين ينبغي حرمان شعوب كوبا أو نيكاراغوا أو انغولا أو فييت نام أو اثيوبيا من الحق في اعتناق ما تراه من مثل عليا ؟ لماذا لا يحق للشعب الفلسطيني أن يكون له وطن ؟ لماذا ينبغي اذلال الشعوب والبلدان والحركات الاخرى بغطرسة الدول الكبرى ؟ إن الاتحاد السوفياتي اذ يتمسك بقيمه ولا ينكر على الآخرين الحق في أن تكون لهم قيمهم ، واذ يحترم توق الشعوب الى تأكيد هويتها القومية والتحرر من الخضوع الاقتصادي والتبعية السياسية ، يؤيد تخليص العلاقات الدولية من كل الافكار العقائدية ونبذ طغيان عنصر الاختلافات الايديولوجية على الدبلوماسية والسياسات الخارجية . وتتوقع بلادي وتأمل أن يحذو الغير حذوها في هذا الصدد .

ويرجو الاتحاد السوفياتي أن يدرك الجميع أن المشكلة المتعلقة بكيفية تجميع جهودنا تضاهي في أهميتها مشكلة بقاء النوع البشري ؛ ويتوقع أن تطغى قوة سياسة صنع السلم على سياسة القوة التي عفا عليها التاريخ .

إن تقسيم البشرية الى بلدان كبيرة وأخرى صغيرة هو أيضا أمر عفا عليه الزمن . واذا لم يكن هناك بد من الابقاء على مصطلح "الدول الكبرى" ، فليكون المقصود منه هو معنى "المسؤولية الجسيمة" حيال سائر العالم فحسب . ذلك ان عمليات تقسيم العالم وإعادة تقسيمه الى مناطق نفوذ قد أصبحت بلا مغزى تاريخي على الاطلاق . وينبغي اليوم الا يكون لنا سوى مجال نفوذ واحد ، هو كوكبنا الذي سيفنى اذا تعرضت قوة تأثيرنا على مجرى التطورات المخربة المحفوف بالخطر للانقسام والتفتت الى تكتلات وأنظمة . ومن هذا المنطلق تحاول القيادة السوفياتية أن تجد تفسيرا جديدا أكثر

عمقا للفكرة المتأصلة أساسا الماركسية ، والقائلة بالترابط بين الطبقة وبين القيم الانسانية العالمية ، مع اعطاء الأولوية للمصالح المشتركة بين الامم كافة . وفي منظورنا للتعايش السلمي باعتباره المبدأ العالمي الرئيسي للعلاقات الدولية لا يبرز هذا التعايش كشكل خاص من أشكال الصراع الطبقي .

إن الاستقطاب الجامد في العالم بالاخذ في التنوع بصورة متزايدة ، لا بد أن يفسح المجال لتدعيم هذا التنوع ، مما يتيح للتنافس بين نظامين مختلفين أن يتخذ صورا بعيدة عن المجابهة . وهذا ، أيضا خيار تتولد حريته من الفكر السياسي الجديد ومن جدلياته ، مما يوفر امكانية اخضاع السياسات للاختبار في الحياة الواقعية .

ولكن البعض لا يرقون فيما يبدو الى مستوى هذه الحرية فهم اذ يمعنون في التشبث بأصنام الشقاق يحاولون كبح عمل القوى الفاعلة . ونتيجة لذلك فقد غابت تواريخ بارزة كثيرة من تقويم السلم هذا العام . فهذا التقويم لا يتضمن - مثلا - موعد اكمال معاهدة بشأن اجراء تخفيضات في الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . كما أن عملية نزع السلاح الحقيقي التي أذنت ببدئها معاهدة ازالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى آخذة في التباطؤ مع تقدم المفاوضات .

وكان يبدو أننا قد فرغنا نهائيا من مسألة التحقق ، ولكنها طفت مرة أخرى على السطح نتيجة للموقف السلبي الذي يتخذه شركاؤنا في المفاوضات . ويبدو الأمر وكأن المثل الروسي "ثق ولكن تحقق" لا ينطبق الا على الاتحاد السوفياتي وحده ، دون أن يسري على الولايات المتحدة .

ومرة أخرى ، نناشد الولايات المتحدة الامريكية أن تعيد النظر في موقفها من التحقق من عملية خفض الترسانات النووية وازالتها . فالتحقق أمر يتعدى حدود الفحص التقني للوقوف على مدى تقيد الطرفين بالتزاماتهما . إنه التعبير المادي عن الصدق والامانة ، اللذين يستحيل بدونهما اليوم وضع أي سياسة . ومن المؤسف أيضا أن عام ١٩٨٨ لم يشهد إبرام اتفاق يحظر الاسلحة في الفضاء الخارجي .

وقد كان لدينا من الاسباب ما يدعو الى الامل في أن يشهد عام ١٩٨٨ توقيع اتفاقية عالمية تاريخية بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدميرها . والواقع أن معظم القضايا الاساسية المعقدة إما قد تمت تسويتها أو أنها في سبيلها الى التسوية . ولكننا نجد مرة أخرى أن الخطوة النهائية صوب احراز النصر مهددة بأن تغوص في مستنقع المماطلة اللزج . وبينما نلمس افتقارا الى التقدم بدأ يتسلل خلسة الى الوجود اتجاه مثير للقلق الى انتشار الاسلحة الكيميائية ، أو ما قد أسميه بالاباحية الكيميائية .

ونحن لا نعترض على استكشاف سبل بديلة . اذ أن الاتحاد السوفياتي ينظر نظرة ايجابية الى الاقتراح الذي تقدم به أمس رئيس الولايات المتحدة ، والذي يدعو الى عقد مؤتمر يضم أطراف بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . على أننا نفترض في الوقت نفسه مواصلة المضي في صوغ الاتفاقية الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية وفي استكمالها بطبيعة الحال .

إن بدء عملية نزع السلاح النووي قد سلط الاضواء على مشكلة القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، ومن بينها الاسلحة البحرية . وفي هذا المجال أيضا علقت على العام الحالي آمال كبار . وكان لبرنامج التخفيضات الجذرية في القدرات العسكرية لدى الحلفين السياسيين العسكريين المتعارضين وهو البرنامج الذي اقترحته بلدان معاهدة حلف وارسو ، أثره في وضع المشكلة على مسار الحل العملي .

إن لنا هدفا واضحا ، هو بلوغ حالة لا يملك فيها الجانبان الا القوات والقدرات التي تكفي للدفاع ولكنها لا تكفي لشن هجوم مباغت أو القيام بعمليات هجومية .

وثمة مشكلة أخرى ذات أولوية ، ألا وهي أن امكانية الحصول على الاسلحة التقليدية في أحدث أشكالها المطورة تزداد اتساعا ، كما أن تطويرها التكنولوجي يجعل استخدامها أيسر ، فلم تعد هناك حاجة لانفاق الكثير من الوقت أو المال على التدريب ، اذ يستطيع أي شخص أن يستخدم بسهولة تلك الوسائل اللعينة . أي أن الاسلحة

التقليدية أصبحت جزءا من الحياة اليومية ، وأداة شائعة في أيدي عدد من الناس أكثر من اللازم . وتقتضي هذه الحالة الخطيرة ، التي غدت سمة مميزة للصراعات الاقليمية ، جهودا مشتركة لتقييد أسواق السلاح الدولية .

كما أن تحديد ما ينبغي أن تتناوله المفاوضات المقبلة هو أيضا من المهام الجماعية . وقد توصلنا بالاشتراك مع حلفائنا الى حلول تقربنا من الاتفاق العام .

أما عن الآمال التي لم تتحقق ، فلا بد أن نذكر في هذا الصدد انعدام التقدم في تسوية عدد من أكثر المشاكل الحاحا ، مثل مشكلتي الشرق الأوسط ، وأمريكا الوسطى ، وغيرهما .

وقد أصبح اليوم ما ينبغي عمله أكثر وضوحا من أي وقت مضى . فأبسط أصول الفطرة السليمة تقضي بوجوب تغليب توحيد القوى على تجزئتها ، وتغليب الحوار البناء على الشك المدمر . فلم يعد بوسع أي منا أن يبدد وقتنا في تبادل البحث عن العيوب والأخطاء ، أو في تبادل الاتهامات واللوم . وان التدمير المادي المتعاظم لبيئة العالم لهو حكم بالادانة على الانقسام الذي يشهده العالم حاليا .

وبسبب ذلك الانقسام فان صفحات عديدة في تقويم عام ١٩٨٨ بقيت صفحات خالية . ولنفس السبب ، تراكم هذا العام هذا العدد الوفير من الايام القاتمة .

لربما كانت هذه هي أول مرة نرى فيها الحقيقة العارية للخطر الذي يتهدد بيئتنا - وهو جبهة ثانية تقترب بسرعة وتكتسب إلحاحا يعادل الإلحاح الذي اكتسبه التهديد النووي والتهديد الفضائي .

لقد رأينا لاول مرة بوضوح أنه في غياب أية ضوابط عالمية ، يتحول ما يسمى بالنشاط السلمي للانسان الى عدوان شامل على أسس الحياة ذاتها على الارض .

فلاول مرة فهمنا بوضوح ما كنا نخمنه قبلا : وهو أن النظرة التقليدية الى الامن القومي والعالمي ، القائمة بصورة أساسية على وسائل الدفاع العسكرية ، أصبحت الآن بالية تماما وتتعين مراجعتها على وجه السرعة .

وفي مواجهة خطر الكارثة البيئية ، فإن الخطوط الفاصلة بين قطبي العالم الايديولوجي آخذة في الانحسار . فالجو البيئي لا يعترف بأية تجزئة الى كتل أو أحلاف أو نظم . إننا نشترك جميعا في النظام المناخي ، وما من أحد في وضع يمكنه من بناء خط دفاع بيئي خاص به منفصل ومعزول .

لقد تبين أن الطبيعة الثانية التي أوجدها الانسان - أي البيئة التقنية - هشة على نحو خطير . وان العواقب المترتبة على العديد من انهياراتها آخذة في أن تصبح دولية وعالمية .

ويجري تصدير الازمة البيئية على نطاق متزايد ، وذلك بنشر التكنولوجيا والمرافق والمنتجات والفضلات السامة ، على نحو مكشوف أو مقنّع ، من خلال قنوات العلاقات الاقتصادية .

وهناك محاولات متعمدة تماما تبذل لتحويل مناطق العالم الثالث المكتظة بالسكان الى أماكن للتخلص من النفايات السامة .

وفي حالة كهذه فإن من الانتحار محاولة كبح التطورات الوطنية التقدمية

اقتصاديا ، في محاولة لانهاك العدو الوهمي عن طريق الضغط الاقتصادي . فمثل هذا النوع من التفكير يعود الى العصر الحجري .

ومن غير المعقول اعاقة الإعمار الاقتصادي للبلدان التي تسعى الى اعادة هيكلة صناعات الطاقة وادخال تكنولوجيات عديمة النفايات موفرة للموارد ، مما يجعل عالمنا أقل خطورة .

ولكم يكون من الافضل أن تلغى بعض الخطط أو البرامج العسكرية القائمة وأن تخصص الاموال التي يفرج عنها بهذه الطريقة لإقامة نظام دولي للأمن البيئي ، وفقا لما نقترحه على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان .

لقد أدت جميع الكوارث البيئية التي وقعت هذا العام الى إعطاء مكان الصدارة لمهمة تجميع وتنسيق الجهود ، لتطوير استراتيجية عالمية لادارة البيئة ادارة رشيدة .

اننا جميعا - وأؤكد هنا هنا أننا جميعا - بحاجة الى برنامج دولي لاحتواء المخاطر التي تنطوي عليها الانشطة الاقتصادية والتحول الى تكنولوجيات بديلة تنقذ البشرية والطبيعة على حد سواء .

إننا بحاجة الى موارد تنقذ كوكبنا ، بدلا من تدمره .

وأعتقد أن المجتمع العالمي يملك تلك الموارد . إلا أنه يتعين استكمالها أولا ، بارادة واستعداد للتصرف وثانيا ، بآلية فعالة للتعاون البيئي الدولي .

من الواضح تماما أنه ما من شيء يمكن عمله حتى في هذا المجال أيضا دون أدوات الفكر السياسي الجديد . وفي هذا المجال أيضا يجب أن يؤكد على عامل الزمن . فليس لدينا الا القليل منه - بل القليل جدا - كما أن سرعة تراكم المشاكل تفوق سرعة حلها .

فحتى تنفيذ القرارات الايجابية التي اعتمدت بالفعل قد يستغرق سنوات وسنوات . فالازالة الفعلية للقذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى سيستغرق ثلاث سنوات من العمل اليومي المستمر كما أن التنفيذ التسلسلي للمعاهدة بأكملها سيستغرق ١٣ عاما . وهذا يحتم علينا أن نتخذ قرارات مسؤولة من الآن .

ماهي الأعباء التي تواجهنا ؟ إنها عشرات الآلاف من الرؤوس الحربية النووية ، ومئات الآلاف من الأطنان من المواد السامة ، وجبال من الأسلحة التقليدية ، وثقوب أحرقت في طبقة الأوزون ، وتآكل في الغلاف الحيوي ، وأثر الدفيئة ، واستنزاف موارد الطاقة غير المتجددة ، والأمطار الحمضية ، والصحاري التي تلتهم المناطق الخضراء ، وحرائق الغابات ، والفيضانات ، وجفاف البحار ، وثروة حيوانية مهددة بالفناء ، وارهاب ضد الشعوب ، وعدوان على الطبيعة .

ما هي الامكانيات المتاحة لنا ؟ إن النضج العالمي يتنامى ، مما يمكننا من طرح المشاكل العالمية وحلها على نطاق كوكبي - فهناك حركة "السلام الأخضر" المتنامية على نطاق عالمي ؛ ومفاهيم يشترك فيها علماء البيئة وواضعو السياسات الذين أصبحوا أكثر نشاطا في الدفاع عن البيئة ، وذلك كما يتضح من وثيقة معاهدة الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو وفي النداء الأخير الذي وجهته حركة بوغواش ؛ وفي التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية برئاسة السيدة برونت لاند ، ونماذج النهوض بالبيئة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة الكارثة البيئية المنتظرة ؛ وتجربة السنوات الثلاث الماضية التي تدلل على إمكانية إزالة عوامل التآكل من على سطح الأرض ؛ وتجربة تجميع جهود الدول في مجال استخدام التكنولوجيات المتقدمة ، مثل الاندماج النووي الحراري والقدرة العالية جدا على التوصيل ، لصالح بقاء البشرية . ويشتمل تقويم هذا العام أيضا على مناسبة أخرى : وهي افتتاح مركز لاستحداث مفاعل نووي حراري تجريبي دولي على أيدي علماء ينتمون الى بلدان عديدة سيوضحون الطريق نحو موارد الطاقة التي لا تنضب على مدى القرن القادم ، ويطورون ، في نفس الوقت ، نموذجا لتضافر الجهود لصالح جميع الشعوب .

ومن بين أصولنا الثمينة الادراك بأن احتكار عدد قليل من البلدان للتكنولوجيات المتقدمة والمحاولات الرامية الى إبقاء البلدان الأخرى في موقف المتفرج ، بأي ثمن كان ، في عالم العلم والمعلومات الآخذ في البزوغ ، قد ترتد الى نحور المحتكرين .

ومن بين أصولنا الثمينة أيضا الامم المتحدة التي تجلت كفاءتها العالية بوضوح من خلال أحداث عام ١٩٨٨ . فقد أبرزت تلك الاحداث حقيقة بسيطة ولكنها هامة : ذلك أن الدول ، لا سيما الدولتين العظميين الرئيسيتين ، عندما تبدأ في التعاون فإن الامم المتحدة تزداد نفوذا وقوة وتستعيد ثانية روح أهدافها الاولى .

حقا إن أسطورة الفيلين اللذين يطآن العشب ما زالت رائجة . ويُستشف من خطاب الرئيس ريغان ، الذي ألقاه بالامس ، أن هذا العشب لم يعد مهددا بالخطر .

إننا لا نريد أن نتحارب الا أن المحبة لا تزال إمكانية بعيدة .

إلا أنني أقول جادا بأن المجتمع العالمي يجني الكثير من التحسن في العلاقات السوفياتية الامريكية .

وفي هذا الصدد ، يسرني أن أقتبس ملاحظة أدلى بها السيد بيريز دي كوييار .

لقد قال ان اجتماع غورباتشوف وريغان قدم للمجتمع الدولي مثالا على الحوار الطوعي . لقد أدركت الحكومات فجأة أن الامم المتحدة مكان مناسب تماما للمفاوضات وحل المشاكل .

وأود أن أقول بالتحديد "انها المكان الاكثر ملاءمة" . وإذا لم يكن ذلك حال المنظمة في الماضي ، فإنها ليست الملومة على ذلك .

ولنتحدث بصراحة فنقول إن الكثيرين منا ، بما فيهم على الخصوص الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، هم الملامون في بعض الاحيان لان بعض القيم الاساسية لمنظمتنا والمجسدة في ميثاقها قد هبطت قيمتها . والآن تستعيد هذه القيم مستواها الاول ، ويتوجب علينا أن نتعلم من دروس الماضي المريرة ما يفيد المستقبل .

واليوم ، على سبيل المثال يعيد الاتحاد السوفياتي النظر في موقفه السابق من المؤسسات الاقتصادية التابعة للمنظمة ونحن على وجه الخصوص ، نعلق أهمية كبرى على أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونود أن نساهم في تعزيز فعاليته .

ما من بلد يمكن أن يستفيد من الابتعاد عن المحافل الدولية لمنظمتنا . ونحن نتساءل بعد أن خلصنا الى هذه النتيجة البديهية : ألا ينبغي لبعض شركائنا أن يعيدوا النظر في موقفهم من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ؟

ينبغي أن يضرب الاعضاء الدائمون في مجلس الامن المثل على تعزيز سلطة الامم المتحدة وتعزيز دورها وتوسيع وإثراء وظائفها في صنع السلم . وجميعنا هنا نشهد بداية نهضة منظمتنا ، ونحن مهندسو هذه العملية في ذات الوقت . بل وسنعزز دور الامم المتحدة أكثر ببذل جهود متضافرة لمكافحة الاخطار المحيقة ببيئتنا . ونحن نؤمن بالتحديد بإنه ينبغي انشاء آليات في إطار الامم المتحدة لصياغة قرارات عاجلة بشأن المشاكل العالمية الملحة ، ولاسيما المشاكل الاقتصادية والبيئية .

ويقترح الاتحاد السوفياتي إجراء مناقشة بشأن مسألة كيفية تحويل برنامج الامم المتحدة للبيئة (يونيب) الى مجلس بيئي قادر على اتخاذ قرارات فعالة لتوفير الامن البيئي . ويقترح الاتحاد السوفياتي عقد ثلاثة اجتماعات طارئة على التوالي - تحت رعاية الامم المتحدة بطبيعة الحال - لتنسيق الجهود في مجال الامن البيئي : اجتماع استشاري للخبراء لمناقشة موضوع صحة الارض في عام ١٩٨٩ ، واجتماع قمة ، ولنقل ، لزعماء ١٥ أو ٢٠ دولة يمثلون جميع القارات ، ويمثلون القوة ذات النفوذ في عصرنا

وهي حركة عدم الانحياز ، في عام ١٩٩٠ ، وعقد مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بالبيئة كما هو مقرر في عام ١٩٩٢ أو حتى قبل ذلك الموعد ، على أن يعقد على مستوى القمة في أي حال .

ومابرحنا نتحدث عن جدول منجزات حقيقي . ولكنه جدول أفكار لانها لم تتحقق بعد ، إنه جدول آمال وخطط للمستقبل . والاستعراض الذي قمنا به لهذا العام ليس هدفا في حد ذاته ، والذي يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته هو الهدف الاخلاقي الكامن في إحراز التقدم والتسليم بالحاجة السياسية الى تحديد ساعة الفصل بين الحق والباطل ، التي تميل منذ زمن سحيق نحو الحركة ونحو التغلب على الجمود .

كان هذا العام حافلا بالتحرك وبالتباطؤ . وقد تبين أن ميخائيل غورباتشوف كان على حق عندما قال :

"هناك وضع معقد وغير عادي في كثير من الجوانب آخذ في الظهور في العالم . ونحن على بداية طريق جديد وطويل يبشر بامكانات جديدة ومشاكل جديدة" .

ما هو الاتجاه الذي سيسود ؟ وما الاتجاه الذي ستكون له اليد العليا - هل هو الاتجاه نحو مزيد من التقدم أو السقوط في وهدة الجمود ؟

إن الاجابة على هذا السؤال تكمن في نبذ بعض العقائد حتى ولو كانت مصاغة على شكل الحقائق الازلية . وعلينا أن نختط أساسا تعليميا جديدا للتعايش الدولي ، تكون البداية فيه للفكر والمنطق وتتلوهما الاعمال التي تستهدف خلاصنا المشترك وتنميتنا .

وينبغي إن نكف عن إلقاء المواعظ في المحافل الدولية السامية وأن نسلم بمبدأ المساواة في الحوار الدولي .

أما فيما يتعلق بمبدأ "تحقيق السلم عن طريق القوة" فلنتركه لاولئك الذي يقدسون وصايا الماضي التي عفا عليها الزمن . إن الحقيقة الاساسية التي يقوم عليها التاريخ هي تحقيق السلم عن طريق العقل ، وهي أيضا وصية من أجل المستقبل .

إن للماضي سلطانا عظيما علينا ، ولكن بالرغم من صحة ذلك القول ، فإن المستقبل له قوة جذب أعظم . وتكتسب الاستعارة الشعرية القائلة "أن تكسب محبة الفضاء وأن تصغي لنداء المستقبل" ، معنى سياسيا ساميا .

دعونا لا نصم آذاننا عن ذلك النداء . ولنستجب له بالاتحاد الحقيقي لانقاذ الحياة على ظهر الأرض .

ولنبدأ الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥